فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
السبت 28 رجب 1447هـ 17 يناير/ كانون الثاني 2026 Saturday 17 January 2026
العدد 6275 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
فلسطين أون لاين

شهيدان في غارتين إسرائيليتين على جنوب لبنان

بيروت/ فلسطين:
استشهد لبنانيان من جراء غارتين لطيران الاحتلال الإسرائيلي على مواقع في جنوب لبنان أمس، وذلك في تصعيد يستبق المرحلة الثانية من خطة الجيش اللبناني لحصر السلاح والتي تشمل منطقة شمال نهر الليطاني.
وقالت وزارة الصحة اللبنانية إن غارة جوية على شاحنة في بلدة المنصوري في جنوب لبنان أسفرت عن سقوط شهيد، كما أسفرت غارة أخرى مساء أول من أمس، على سيارة في بلدة ميفدون قضاء النبطية عن سقوط شهيد ثان. ورفعت (إسرائيل) أول من أمس، من منسوب غاراتها على الأراضي اللبنانية، 2

الحوثي يهدد باستهداف أي تمركز للاحتلال في "أرض الصومال"

صنعاء/ فلسطين:
قال زعيم جماعة أنصار الله في اليمن عبد الملك الحوثي، إن جماعته "جادة" في استهداف أي تمركز للاحتلال في ما يسمى إقليم "أرض الصومال" الانفصالي.
وجاءت تصريحات الحوثي في خطاب متلفز، أمس، بمناسبة ذكرى مقتل مؤسس الجماعة حسين بدر الدين الحوثي، نقلته قناة "المسيرة" التابعة لها.
وقال الحوثي إن جماعته "تؤكد موقف اليمن الداعم للشعب الصومالي المسلم"، معتبرا أن التطورات في الإقليم تمثل "تهديدا 2

463 شهيدًا منذ وقف النار

الصحة: 14 شهيدًا و18 إصابة وصلوا مشافي غزة خلال 24 ساعة

غزة/ فلسطين:
أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، أمس، عن وصول 14 شهيدًا منهم 12 شهيدًا جديدًا و2 انتشال، و18 إصابة إلى المستشفيات خلال الـ 24 ساعة الماضية.
وأوضحت الصحة في بيان صحفي، أن عددًا من الضحايا ما زالوا تحت الركام وفي الطرقات، حيث تعجز طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم حتى اللحظة. وذكرت أن إجمالي الشهداء بلغ منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، 463 شهيدًا، والإصابات 1,269، والانتشال 712 شهيدًا.
وأشارت إلى ارتفاع حصيلة العدوان الإسرائيلي إلى 71,455 شهيدًا و171,347 إصابة منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر للعام 2023م.

فلسطينيون يؤدون صلاة الجنازة على جثامين عدد من الشهداء في غزة أمس (فلسطين)

الاحتلال يقتل طفلًا في المغير ويصعّد اقتحاماته بالضفة الغربية

رام الله/ فلسطين:
استشهد الطفل محمد سعد سامي نعسان (14 عامًا)، أمس، برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال اقتحامها قرية المغير شرق مدينة رام الله، في تصعيد جديد للاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة في الضفة الغربية. وأفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال اقتحمت القرية من جهة منطقة الخلايل، ما أدى إلى اندلاع مواجهات، أطلقت خلالها الرصاص الحي بكثافة صوب المواطنين، ما أسفر عن 2

الاحتلال ماضٍ في اجتياز الخط الأصفر وتدمير ما تبقّى من مباني غزة

الناصرة/ وكالات:
تكشف صور أقمار اصطناعية، أشارت إليها صحيفة هآرتس العبرية أمس، تمركزاً متزايداً لجيش الاحتلال الإسرائيلي، على امتداد "الخط الأصفر" في قطاع غزة، كما يتوغل الجيش في بعض المناطق مئات الأمتار داخل أراضٍ يُفترض بموجب اتفاق وقف إطلاق النار، أن تكون تحت سيطرة حركة حماس.
وبعد ثلاثة أشهر من الإعلان عن الاتفاق، يمكن ملاحظة أن بؤر الدمار تتوسّع، من بينها في منطقة جباليا وحي الشجاعية، داخل المناطق الخاضعة لسيطرة جيش الاحتلال وخارجها أيضاً. ويسيطر جيش الاحتلال على نحو 54% من مساحة قطاع غزة.
ولفتت الصحيفة إلى أن فحص صور 5

محافظة القدس تحذر من تنفيذ مشروع «طريق 45» الاستيطاني شمال المدينة

القدس المحتلة/ فلسطين:
حذّرت محافظة القدس من شروع سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ المشروع الاستيطاني المعروف باسم "طريق 45"، بعد الإعلان عن البدء الفعلي بتنفيذه خلال الأسابيع المقبلة، بميزانية تُقدّر بنحو 400 مليون شيقل.
وأكدت محافظة القدس، أن المشروع يشكّل خطوة خطيرة لتكريس ضم المستوطنات شمال القدس وشرق رام الله وربطها بمدينة القدس المحتلة. وقالت المحافظة في بيان، أمس، إن المشروع يهدف إلى ربط المستعمرات المقامة شرق رام الله وشمال القدس مباشرة بطريق (443) الاستيطاني المؤدي إلى القدس 4

في نهار ذكرى الإسراء والمعراج..

عشرات الآلاف يؤدون صلاة الجمعة في المسجد الأقصى وباحاته

القدس المحتلة/ فلسطين:
أدى عشرات آلاف الفلسطينيين أمس، صلاة الجمعة، في المسجد الأقصى المبارك وباحاته، في نهار ذكرى الإسراء والمعراج، رغم القيود الإسرائيلية المشددة التي تفرضها سلطات الاحتلال في مدينة القدس. ومنذ ساعات الصباح، فرضت قوات الاحتلال قيودًا صارمة على وصول المصلين إلى المسجد الأقصى عبر 2

لجنة إدارة غزة تبدأ عملها من القاهرة وسط بداية دامية للمرحلة الثانية

القاهرة/ وكالات:
قال رئيس اللجنة الوطنية الفلسطينية لإدارة قطاع غزة علي شعث أمس، إن اللجنة بدأت رسميا أعمالها من العاصمة المصرية القاهرة تمهيدا للانتقال إلى قطاع غزة للشروع في تنفيذ خطة إغاثة عاجلة للشعب الفلسطيني.
ويأتي هذا التطور بعد إعلان المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف بدء المرحلة الثانية من الاتفاق وما توافق عليه اجتماع الفصائل بالقاهرة، في وقت تواصل فيه (إسرائيل) شن هجمات رفعت حصيلة الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر/تشرين الأول الماضي إلى 463 شهيدا.
وأوضح شعث أن خطة الإغاثة تستند إلى الخطة المصرية التي أقرتها جامعة الدول العربية ودول العالم الإسلامي، ولقيت ترحيبا دوليا. وذكر شعث في مقابلة صحفية أن 3

حماس: نطالب واشنطن بإلزام الاحتلال باستكمال المرحلة الأولى من اتفاق غزة

غزة/ فلسطين:
قال الناطق باسم حركة حماس حازم قاسم إن الحركة تطالب الإدارة الأميركية بإلزام الاحتلال الإسرائيلي باستكمال استحقاقات المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، والانطلاق نحو تنفيذ المرحلة الثانية.

مباحثات مصرية أميركية لاستكمال اتفاق وقف إطلاق النار بغزة

القاهرة/ وكالات:
بحث وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، والمبعوث الأميركي ستيف ويتكوف في اتصال هاتفي، أمس، سبل استكمال اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وذلك بعد أن اعتبر ويتكوف، أول من أمس، أن

أطباء وناشطون يدعون إدارة ترمب لإنقاذ غزة وإدخال المساعدات

واشنطن/ فلسطين:
طالب أطباء وناشطون أميركيون إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب بالعمل على فتح كل المعابر مع قطاع غزة وإدخال المساعدات الإنسانية، حسب ما ينص عليه اتفاق وقف إطلاق النار، الذي وقّع عليه ترامب.

الاحتلال يقتل طفلًا في المغير ويصعّد اقتحاماته بالضفة

رام الله/ فلسطين:
استشهد الطفل محمد سعد سامي نعسان (14 عامًا)، أمس، برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال اقتحامها قرية المغير شرق مدينة رام الله، في تصعيد جديد للاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة في الضفة الغربية.
وأفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال اقتحمت القرية من جهة منطقة الخلايل، ما أدى إلى اندلاع مواجهات، أطلقت خلالها الرصاص الحي بكثافة صوب المواطنين، ما أسفر عن إصابة الطفل نعسان برصاصتين في الظهر والصدر، أودتا بحياته.
وأضافت المصادر أن قوات الاحتلال اعتدت على المصلين أثناء خروجهم من مسجد المغير الغربي عقب أداء صلاة الجمعة، وأطلقت قنابل الصوت والغاز السام المسيل للدموع باتجاههم، في حين شنّ مستوطنون، بحماية جيش الاحتلال، هجمة شرسة على القرية.
ومنذ ساعات الصباح الأولى، اقتحم مستوطنون منطقة الخلايل جنوبي القرية، وأطلقوا النار في محيطها، في اعتداء متكرر استهدف الأهالي وممتلكاتهم، تزامنًا مع اعتداءات مباشرة نفذها أحد الرعاة المستوطنين بحق عائلة أبو همام في المنطقة ذاتها.
وفي سياق متصل، شنّ جيش الاحتلال الإسرائيلي فجر أمس، حملة اقتحامات ومداهمات واسعة في عدد من مدن وقرى الضفة الغربية، تخللتها اعتقالات وتفتيش منازل والعبث بمحتوياتها.
واعتقلت قوات الاحتلال ثلاثة أطفال بعد اقتحام قرية كفر مالك شرق رام الله، وهم: آدم محمد حسني، وعزيز شادي حسام، ومعاذ نعيم مشهور، عقب مداهمة منازل ذويهم. كما نفذت قوات الاحتلال أعمال تجريف واسعة عند مدخل البلدة وأغلقته بالسواتر الترابية.
وفي شمال غرب الخليل، اعتقلت قوات الاحتلال الفلسطينيين عيسى رامي عصافرة وعز ناصر عصافرة، بعد اقتحام بلدة بيت كاحل ومداهمة منزليهما.
كما اعتقلت قوات الاحتلال الشاب إسلام يوسف بني شمسه أثناء اقتحامها محيط بلدة بيتا جنوب نابلس، حيث أطلقت الرصاص الحي باتجاه أحد الشبان وأصابته، واعتقلت آخر.
وفي مدينة نابلس، اقتحمت قوات الاحتلال عدة أحياء، بينها حي نابلس الجديدة، وداهمت منازل وفتشتها وعبثت بمحتوياتها، واعتقلت المواطن عبد صالح الطقطوق. كذلك اقتحمت قوات الاحتلال حي الكسارات في مخيم قلنديا شمال شرق القدس المحتلة، وأطلقت قنابل صوتية دون الإبلاغ عن اعتقالات.
وفي تطور آخر، اقتحمت مجموعات من المستوطنين المسلحين، برفقة جيش الاحتلال، خربة طانا التابعة لبلدة بيت فوريك شرق نابلس، وشرعت بطرد المصلين من مسجد الخربة. وأفاد الناشط ثائر حنني بأن المستوطنين منعوا الفلسطينيين من أداء صلاة الجمعة في مسجد "بيت الشيخ"، واعتدوا بالضرب على عدد منهم، وأطلقوا الرصاص فوق رؤوس المصلين.
وأشار حنني إلى أن المستوطنين اعتقلوا الشاب راتب محمد حسن سمارة أثناء تأديته الصلاة، واعتدوا عليه بالضرب، قبل الإفراج عنه لاحقًا.
ونقل عن سمارة قوله إن أحد قادة المستوطنين هدده بمنع المواطنين من الوصول إلى المسجد مستقبلًا، متوعدًا بتصعيد الاعتداءات على الفلسطينيين.

الحوثي يهدد باستهداف أي تمركز للاحتلال في "أرض الصومال"

صنعاء/ فلسطين:
قال زعيم جماعة أنصار الله في اليمن عبد الملك الحوثي، إن جماعته "جادة" في استهداف أي تمركز للاحتلال في ما يسمى إقليم "أرض الصومال" الانفصالي.
وجاءت تصريحات الحوثي في خطاب متلفز، أمس، بمناسبة ذكرى مقتل مؤسس الجماعة حسين بدر الدين الحوثي، نقلته قناة "المسيرة" التابعة لها. وقال الحوثي إن جماعته "تؤكد موقف اليمن الداعم للشعب الصومالي المسلم"، معتبرا أن التطورات في الإقليم تمثل "تهديدا لليمن ولشعوب المنطقة"، وخطرا على البحر الأحمر وباب المندب.
وأضاف: "لا بد من مواقف عملية نحن مستمرون في الرصد، وجادون في استهداف أي تمركز إسرائيلي في أرض الصومال، قاعدة عسكرية أو أي تمركز ثابت متاح لنا، ولن نتردد في استهدافه عسكريا". وتابع أن (إسرائيل) "تسعى لتحقيق أهدافها في الصومال" مستغلة موقعه الجغرافي المطل على البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب، معتبرا ذلك "يهدد المنطقة" ويستهدف السيطرة على الممرات المائية.
وتطرق الحوثي إلى زيارة وزير خارجية الاحتلال جدعون ساعر إلى "أرض الصومال"، واصفا إياها بأنها تمت "تسللا" ودون إعلان مسبق.
وفي 6 كانون الثاني/يناير الجاري، وصل ساعر إلى "أرض الصومال" في أول زيارة من نوعها، منذ إعلان تل أبيب الاعتراف بالإقليم الانفصالي.
ولم يحظ الإقليم منذ إعلان انفصاله عام 1991 بأي اعتراف رسمي، ويتصرف كأنه كيان مستقل إداريا وسياسيا وأمنيا، فيما لم تتمكن الحكومة المركزية من بسط سيطرتها عليه.
ويكافح الصومال للنهوض بعد عقود من نزاعات وفوضى وكوارث طبيعية، بالإضافة إلى قتال مستمر منذ سنوات ضد حركة الشباب المرتبطة بتنظيم "القاعدة".

شهيـدان في غارتيـن إسـرائيليتين على جنـوب لبنـان

بيروت/ فلسطين:
استشهد لبنانيان من جراء غارتين لطيران الاحتلال الإسرائيلي على مواقع في جنوب لبنان أمس، وذلك في تصعيد يستبق المرحلة الثانية من خطة الجيش اللبناني لحصر السلاح والتي تشمل منطقة شمال نهر الليطاني.
وقالت وزارة الصحة اللبنانية إن غارة جوية على شاحنة في بلدة المنصوري في جنوب لبنان أسفرت عن سقوط شهيد، كما أسفرت غارة أخرى مساء أول من أمس، على سيارة في بلدة ميفدون قضاء النبطية عن سقوط شهيد ثان.
ورفعت (إسرائيل) أول من أمس، من منسوب غاراتها على الأراضي اللبنانية، مستهدفة البقاع الغربي شرقي لبنان، وتحديداً بلدتي سحمر ومشغرة، بعد إصدارها تحذيرات للسكان بضرورة إخلاء المباني السكنية، قبل أن تستهدف ليلاً جرود الهرمل شرقي البلاد أيضاً، إلى جانب اعتداءات أخرى طاولت الجنوب.
وفي لبنان، يسود الترقب لمسار العمليات العسكرية الإسرائيلية، إذ يعمد جيش الاحتلال إلى زيادة ضرباته خارج نطاق جنوب نهر الليطاني، وذلك قبل بدء الجيش اللبناني تنفيذ المرحلة الثانية من خطته لحصر السلاح والتي تشمل شمال الليطاني، وقبل عرض تقريره المرتقب في جلسة مجلس الوزراء في فبراير/ شباط المقبل.
ويكرّر الجيش اللبناني في بياناته ضرورة وقف إسرائيل اعتداءاتها على الأراضي اللبنانية وانسحابها من النقاط التي تحتلها بغية تمكنه من إتمام مهامه بالشكل المطلوب وتنفيذ مراحل خطته بالكامل.
وتقول مصادر عسكرية لبنانية: إن "الجيش يعمل على إعداد تقرير يُقيّم فيه المرحلة الأولى من خطته التي شملت جنوب نهر الليطاني، والتي باتت تحت سيطرته، باستثناء المواقع التي لا تزال إسرائيل تحتلها"، مضيفا أن انسحاب إسرائيل ضروري لتمكين الجيش من استكمال انتشاره الكامل في القطاع.
وتشير المصادر إلى أن "الجيش يعدّ أيضاً تصوّراً مرتبطاً بشمال نهر الليطاني، سيعرضه على مجلس الوزراء في الجلسة المرتقبة في فبراير المقبل، وسيعرض كذلك كل المهام التي قام بها تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الذي صدر في أغسطس/آب الماضي، والتي لم تقتصر على الجنوب، وشملت مناطق أخرى، ومنها أيضاً المخيمات الفلسطينية"، لافتة إلى أن "الجيش سيعرض أيضاً التحديات التي يواجهها والحاجات التي تنقصه والدعم المطلوب لإنجاز عمله بالشكل اللازم".
وتتجه الأنظار، دولياً، إلى المرحلة الثانية من خطة الجيش، بعد إشادة نالتها المرحلة الأولى، وسط دعوات إلى ضرورة التنفيذ السريع للخطة الهادفة إلى تكريس حصرية السلاح بيد الدولة، علماً أنّ حزب الله استبق بدوره الجلسة الحكومية المرتقبة بالتلويح بالفوضى والحرب الأهلية في حال استمرار الحكومة بالمسار الذي تتبعه، وتقديمها مزيد من التنازلات في وقت تستمر إسرائيل في اعتداءاتها اليومية على لبنان وتواصل احتلال أجزاء من أراضيه.
وفي سياق الخروقات الإسرائيلية، أعلنت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) أمس، عن اعتداء إسرائيلي جديد طاول قواتها في الجنوب، مذكرة جيش الاحتلال "بواجبه في ضمان سلامة جنود حفظ السلام ووقف أي أعمال قد تُعرّضهم للخطر"، مشددة على أنّ أي "أعمال تضع حفظة السلام في دائرة الخطر تُعدّ انتهاكات خطيرة لقرار مجلس الأمن 1701، وتُقوّض الاستقرار الذي يسعى الجميع إلى تحقيقه".
وفي التفاصيل، قالت "يونيفيل"، في بيان، "أثناء تنفيذ دورية مُخطّط لها قرب منطقة العديسة، أول من أمس، تلقّى جنود حفظ السلام تحذيراً من السكان المحليين بشأن خطرٍ محتمل في أحد المنازل، حيث عثروا على عبوة ناسفة موصولة بسلك تفجير. وعلى إثر ذلك، قام جنود حفظ السلام بتطويق المنطقة واستعدّوا لتفتيش منزل آخر، إلا أنّه بعد وقتٍ قصير، أقدمت طائرة مُسيّرة كانت تحلّق في الأجواء على إلقاء قنبلة يدوية على بُعد نحو 30 متراً من موقع الجنود".
وتابعت "على الفور، أرسلت قوات اليونيفيل طلباً بوقف إطلاق النار إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، ولحسن الحظ لم تُسجّل أي إصابات"، مشيرة إلى أن "أنشطة كهذه التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية تعرّض المدنيين المحليين للخطر، وتُشكّل انتهاكاً لقرار مجلس الأمن رقم 1701".
وفي اعتداء ثان، قالت اليونيفيل في بيان، مساء أمس، إن "دبابة ميركافا تابعة لجيش الاحتلال جنوب الخط الأزرق أطلقت صباحاً حوالي ثلاثين رصاصة من عيار صغير نحو موقع لليونيفيل بالقرب من كفرشوبا، وأصابت الرصاصات موقع حراسة، واخترقت إحداها أماكن السكن داخل الموقع، على الأرجح بعد ارتدادها. ولحسن الحظ، لم يكن أحد موجوداً عند دخول الرصاصة، ولم تُسجَّل أي إصابات". وقالت اليونيفيل في بيانها إنها "طالبت بوقف إطلاق النار عبر آليات الارتباط القائمة".

في نهار ذكرى الإسراء والمعراج..

عشرات الآلاف يؤدون صلاة الجمعة في المسجد الأقصى وباحاته

القدس المحتلة/ فلسطين:
أدى عشرات آلاف الفلسطينيين أمس، صلاة الجمعة، في المسجد الأقصى المبارك وباحاته، في نهار ذكرى الإسراء والمعراج، رغم القيود الإسرائيلية المشددة التي تفرضها سلطات الاحتلال في مدينة القدس.
ومنذ ساعات الصباح، فرضت قوات الاحتلال قيودًا صارمة على وصول المصلين إلى المسجد الأقصى عبر الحواجز العسكرية المحيطة بمدينة القدس، كما نصبت حواجز حديدية في محيط البلدة القديمة وبوابات المسجد.
وأوقفت القوات العشرات من الشبان، ودققت في هوياتهم، ومنعت عددًا منهم من الوصول إلى المسجد، في محاولة للحد من أعداد المصلين.
وفي السياق، انطلقت أمس، قوافل حافلات من مختلف بلدات الداخل باتجاه المسجد الأقصى، لأداء الصلوات والرباط فيه، تأكيدًا على التمسك بحق المسلمين في الوصول إلى المسجد وحمايته من اعتداءات الاحتلال والمستوطنين.
ويأتي ذلك في ظل تزايد وتيرة الاقتحامات الإسرائيلية لباحات الأقصى خلال الأيام الماضية، حيث نفذت جماعات "الهيكل" المزعوم سلسلة اقتحامات واسعة تحت حماية قوات الاحتلال.

محكمة إسرائيلية تحكم على مرابطتين بالسجن مع وقف التنفيذ وغرامات مالية

القدس المحتلة/ فلسطين:
أصدرت محكمة إسرائيلية، حكمًا بحق المرابطتين المقدسيتين هنادي حلواني وعايدة الصيداوي، يقضي بسجنهما لمدة 3 أشهر مع وقف التنفيذ 3 سنوات.
وتضمن الحكم غرامة مالية قدرها 1200 شيكل (380 دولار)، بالإضافة إلى غرامة أخرى بقيمة 5000 شيكل (1600 دولار) مع وقف التنفيذ لمدة 3 سنوات.
وألزمت المحكمة المرابطتين بالالتزام بشروط مقيّدة تشمل عدم الاعتداء أو مضايقة الشرطة.
وأكد مكتب إعلام الأسرى في بيان أمس، أن هذه الأحكام تأتي في محاولة للحد من نشاط المرابطين في حماية المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية.
يذكر أن سلطات الاحتلال أجلت محاكمة المرابطتين الحلواني والصيداوي بعد استدعائهما للمقابلة الأسبوع الماضي.
وتعد هنادي الحلواني وعايدة الصيداوي من أبرز المرابطات في المسجد الأقصى، وقد تعرضتا في مرات سابقة لسلسلة من الاعتقالات والاستدعاءات، بالإضافة إلى قرارات الإبعاد المتكررة عن الأقصى.
وتواصل سلطات الاحتلال تشديد إجراءاتها بحق المقدسيين، من خلال تكثيف الاستدعاءات، وعمليات الاعتقال، والإبعادات، في محاولة لإضعاف الوجود الفلسطيني والحد من الأنشطة الداعمة للمسجد الأقصى.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
تأسست في الثالث من آيار 2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
info@felesteen.ps
edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
تأسست في الثالث من آيار 2007

لجنة إدارة غزة تبدأ عملها من القاهرة وسط بداية دامية للمرحلة الثانية

القاهرة/ وكالات:

قال رئيس اللجنة الوطنية الفلسطينية لإدارة قطاع غزة علي شعث أمس، إن اللجنة بدأت رسميا أعمالها من العاصمة المصرية القاهرة تمهيدا للانتقال إلى قطاع غزة للشروع في تنفيذ خطة إغاثة عاجلة للشعب الفلسطيني.

ويأتي هذا التطور بعد إعلان المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف بدء المرحلة الثانية من الاتفاق وما توافق عليه اجتماع الفصائل بالقاهرة، في وقت تواصل فيه (إسرائيل) شن هجمات رفعت حصيلة الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر/تشرين الأول الماضي إلى 463 شهيدا.

وأوضح شعث أن خطة الإغاثة تستند إلى الخطة المصرية التي أقرتها جامعة الدول العربية ودول العالم الإسلامي، ولقيت ترحيبا دوليا.

وذكر شعث في مقابلة صحفية أن اللجنة مكونة من "15 شخصية وطنية فلسطينية مهنية معتدلة"، أكدت التزامها ببناء اقتصاد وطني فلسطيني.

وتهدف الخطة المعتمدة في مارس/آذار 2025 إلى إعادة الإعمار بتكلفة 53 مليار دولار على مدى 5 سنوات دون تهجير للفلسطينيين، في وقت تقدر فيه الأمم المتحدة التكلفة بنحو 70 مليار دولار جراء حرب الإبادة الإسرائيلية التي بدأت في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023 واستمرت عامين.

وفي هذا السياق، عبر الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن دعمه للجنة الجديدة في منشور على منصة "تروث سوشيال" قائلا: "أدعم حكومة التكنوقراط الفلسطينية المُشكلة حديثا، وهي اللجنة الوطنية لإدارة غزة، بدعم من الممثل الأعلى لمجلس السلام، لإدارة غزة خلال المرحلة الانتقالية".

ويشرف "مجلس السلام" برئاسة ترامب على هذه اللجنة، وهو المجلس الذي حظي بترحيب مجلس الأمن الدولي في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

وتتمثل مهام المجلس -الذي يديره نيكولاي ملادينوف بصفته ممثلا له على الأرض- في تنسيق إعادة الإعمار والتمويل الدولي، ودعم عملية نزع السلاح، وتسهيل تدفق المساعدات وحركة الأفراد والبضائع، وتوجيه قوة الاستقرار الدولية المزمع إنشاؤها، حتى استعادة السلطة الفلسطينية السيطرة الكاملة.

حماس: نطالب واشنطن بإلزام الاحتلال باستكمال المرحلة الأولى من اتفاق غزة

غزة/ فلسطين:

قال الناطق باسم حركة حماس حازم قاسم إن الحركة تطالب الإدارة الأميركية بإلزام الاحتلال الإسرائيلي باستكمال استحقاقات المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، والانطلاق نحو تنفيذ المرحلة الثانية.

واعتبر قاسم، في تصريح لموقع "العربي الجديد"، أن إعلان المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف بشأن إطلاق المرحلة الثانية من خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب يمثل "تطوراً إيجابياً ومهماً"، مشدداً على ضرورة ترجمة هذا الإعلان إلى خطوات عملية على الأرض تُلزم الاحتلال بما تم الاتفاق عليه.

وأكد أن حركة حماس التزمت بشكل كامل بكل ما يخص استحقاقات الاتفاق، بما في ذلك ما يتعلق بملف تبادل الأسرى، موضحاً أن الحركة أنجزت تسليم جميع الأسرى لديها، وأن ما تبقى يتعلق بـ"الجثة الأخيرة"، التي تعيق الإجراءات الإسرائيلية الوصول إليها، بسبب عمليات التدمير والهدم والتجريف الواسعة التي نفذها الاحتلال في مناطق مختلفة من قطاع غزة.

وأضاف: "نحن معنيون بشكل حقيقي بإغلاق مسار التبادل بشكل تام".

وفي ما يتعلق بإدارة قطاع غزة، شدد قاسم على أن حماس جاهزة بشكل كامل لتسليم إدارة القطاع للجنة التكنوقراط المستقلة، مؤكداً أن هذه اللجنة ستكون مسؤولة عن إدارة القطاع بشكل شامل، وأن الحركة ستعمل على تسهيل عملها وضمان نجاحها، لافتاً إلى أن "كل القضايا مطروحة على طاولة هذه اللجنة".

وفي ما يتعلق بملف السلاح، أكد قاسم استعداد حماس للدخول في حوارات ونقاشات وطنية تهدف إلى الوصول لمقاربات فلسطينية داخلية، بما في ذلك مناقشة قضية سلاح المقاومة، في إطار وطني شامل.

وحول الاتصالات مع الوسطاء، أوضح أن الاتصالات مستمرة مع الوسطاء الإقليميين والدوليين، الذين يتواصلون بدورهم مع الولايات المتحدة وإسرائيل، مشيراً إلى أن التصعيد الإسرائيلي الأخير يؤكد مجدداً "سلوك الاحتلال الرامي إلى تخريب خطة الرئيس ترامب للسلام، سواء في المرحلة الأولى أو عبر عرقلة الدخول في المرحلة الثانية".

ومساء أول من أمس، شن الاحتلال الإسرائيلي سلسلة من الغارات والقصف التي طاولت مناطق غرب مدينة غزة ووسط القطاع في النصيرات ودير البلح ما تسبب في استشهاد أكثر من عشرة فلسطينيين، من بينهم نساء وأطفال.

وكان ويتكوف قد قال في تصريحات صحافية أدلى بها مساء أول من أمس، في ولاية فلوريدا الأميركية، وفق مقطع فيديو متداول، إنّ عقد لقاء مع "حماس" أمر ضروري، مؤكداً استعداده للقيام بذلك مجدداً إذا اقتضت الحاجة.

وجدّد ويتكوف تأكيده على ضرورة التواصل مع حركة حماس، مشدداً على أهمية فتح معبر رفح، جنوبي القطاع، الذي ما زالت إسرائيل تغلقه، باعتباره خطوة أساسية لبناء الثقة ودفع مسار السلام قدماً.

ورداً على سؤال بشأن إعادة فتح معبر رفح، قال: "علينا فتحه، لقد وعدنا"، فيما تشترط إسرائيل لإعادة فتح المعبر إعادة رفات آخر أسير لها في قطاع غزة. وبشأن الربط الإسرائيلي بين فتح المعبر وإعادة الرفات، أوضح ويتكوف أنّ "جزءاً من الأمر يتعلق ببناء الثقة"، معتبراً أنّ الانتقال إلى المرحلة الثانية من الاتفاق يمثل أهمية بالغة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، قائلاً: "يجب أن نعيش بسلام".

وتغلق إسرائيل معبر رفح منذ سيطرتها عليه عسكرياً في مايو/ أيار 2024، ولا تسمح إلا بإدخال كميات شحيحة جداً من المساعدات الإنسانية، ما فاقم معاناة الفلسطينيين وتسبب بكارثة غير مسبوقة في القطاع.

دعوات لإقصاء رامي حلس من أي دور سيادي في غزة

غزة/ محمد حجازي:

أثارت تصريحات أدلى بها رامي حلس هاجم فيها المقاومة الفلسطينية وعملية "طوفان الأقصى" موجة غضب واستنكار واسعَين في الأوساط الفلسطينية، تزامنًا مع أنباء عن ترشيحه لعضوية ما يُعرف بـ"لجنة التكنوقراط" المكلّفة بإدارة شؤون قطاع غزة.

وطالب صحفيون وناشطون عبر منصات التواصل باستبعاد حلس من أي منصب سيادي، معتبرين أن تصريحاته تمثل تساوقًا مع رواية الاحتلال وطعنًا بتضحيات الشعب الفلسطيني. كما أثيرت تساؤلات حادة حول معايير اختيار أعضاء اللجنة، وسط تحذيرات من تداعيات إشراك شخصيات لا تحظى بقبول شعبي.

وأكد متابعون أن المرحلة الراهنة تتطلب شخصيات وطنية جامعة، تنحاز لثوابت الشعب الفلسطيني ونضاله في ظل العدوان المستمر على قطاع غزة.

وأكد الصحفي محمود هنية، في منشور له على "فيسبوك"، أن حلس فقد شرعية تمثيله للفلسطينيين بمجرد صدور هذه التصريحات، قائلًا: "المدعو رامي حلس لم يعد مرشحًا لتولي ملف الأوقاف والشؤون الدينية أو أي منصب سيادي.. فهذه المرحلة لا تحتمل أي صوت نشاز يدعو للفتنة".

من جانبه، دعا الناشط أبو أحمد سمور، عبر حسابه على "فيسبوك"، الفصائل المجتمعة في القاهرة والجهات المسؤولة إلى التراجع الفوري عن هذا الترشيح واستبعاد حلس نهائيًا، مؤكدًا أن الشعب الفلسطيني لن يغفر لمن ينتقص من نضاله وتضحياته.

وأبدى الناشط همام جبر، عبر صفحته على "فيسبوك"، استغرابه الشديد من آلية الاختيار، متسائلًا عن جدوى تعيين شخصيات لا تعبّر عن نبض الشارع الفلسطيني، ومشيرًا إلى أن التوقيت والأسماء المطروحة تثير العديد من علامات الاستفهام حول الأهداف الكامنة وراءها.

بدوره، سجّل الناشط هاشم سلمي اعتراضًا حادًا، معتبرًا أن وجود مثل هذه الشخصيات في لجان تدير شؤون قطاع غزة يُعد "استخفافًا بالعقل الجمعي الفلسطيني"، مشددًا على رفض الشارع لأي محاولة لفرض وجوه لا تتبنى ثوابت الشعب وتضحياته في ظل هذه المعركة المصيرية.

وعلى منصة "إكس"، حذّر الناشط محمود عمر من خطورة وجود حلس ضمن اللجنة، معتبرًا أنه يشكل تهديدًا للنسيج الوطني، ومؤكدًا أن "من يتطاول على دماء الشهداء لا يمكن ائتمانه على إدارة شؤون غزة".

وفي تساؤل عن معايير الاختيار، قال مازن العفيفي: "كيف لشخص يتبنى رواية الخصوم أن يُعيَّن مسؤولًا؟ هذه اللجنة يجب أن تولد من رحم المعاناة، لا من رحم الأجندات".

فيما علّقت سهى العكلوك، عبر حسابها على منصة "إكس"، على البعد الأخلاقي لتصريحات حلس، معتبرة أن "دماء غزة أطهر من أن يزاود عليها أحد".

من جهته، وجّه محمد البشيتي رسالة تحذيرية أكد فيها أن الشعب الذي أفشل مخططات التهجير لن يعجز عن إفشال أي لجنة تحاول تمرير شخصيات لفظها الشارع.

بدوره، وصف الأكاديمي الدكتور أحمد عرفات تصريحات حلس بأنها تنمّ عن "بغضاء دفينة"، مستشهدًا بقوله تعالى: {قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ}.

ولم يَقتصر الجدل على الجوانب السياسية فحسب، بل امتد ليشمل موجة واسعة من السخرية والتهكم، لا سيما عقب نشر حلس صورة ظهر فيها مرتديًا "عباءة صفراء" ومتحدثًا عن "الدين الوسطي". واعتبر مغردون هذا الظهور محاولة لتسويق خطاب ديني منسجم مع توجهات خارجية، واصفين التناقض بين حديثه عن الوسطية وهجومه الحاد على المقاومة بأنه "انفصام قيمي".

أطباء وناشطون يدعون إدارة ترمب لإنقاذ غزة وإدخال المساعدات

واشنطن/ فلسطين:

طالب أطباء وناشطون أميركيون إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب بالعمل على فتح كل المعابر مع قطاع غزة وإدخال المساعدات الإنسانية، حسب ما ينص عليه اتفاق وقف إطلاق النار، الذي وقّع عليه ترامب.

وقال ناشطون من حركة "أطباء ضد الإبادة الجماعية"، من أمام مبنى الكونغرس الأميركي في العاصمة واشنطن، أمس: إن المنخفض الجوي الذي ضرب قطاع غزة مؤخرًا كشف سوء الأوضاع هناك.

وأشاروا إلى اقتلاع الرياح المصاحبة للمنخفض آلاف الخيام التي كانت تؤوي النازحين، ما تسبّب في تجمد الأطفال والنساء والشيوخ حتى الموت بسبب عدم توفر المأوى لهم، في الوقت الذي تمنع فيه "إسرائيل" إدخال أكثر من 60 ألف منزل متنقل منتظرة على حدود القطاع.

ودعا الناشطون إدارة ترمب إلى الضغط على "إسرائيل" لإنقاذ الأشخاص الذي يفقدون "حياتهم كل دقيقة وكل ساعة بسبب التجمد وانخفاض درجات الحرارة".

وأكدوا أن "كلمة واحدة من الرئيس ترمب يمكن أن تنقذ حياة الآلاف من الأطفال".

مباحثات مصرية أميركية لاستكمال اتفاق وقف إطلاق النار بغزة

القاهرة/ وكالات:

بحث وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، والمبعوث الأميركي ستيف ويتكوف في اتصال هاتفي، أمس، سبل استكمال اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وذلك بعد أن اعتبر ويتكوف، أول من أمس، أن اللقاء (الذي عقده سابقا) مع حركة المقاومة الإسلامية حماس ضروري، معربا عن استعداده لفعل ذلك مجددا.

ووفق بيان للخارجية المصرية، بحث عبد العاطي وويتكوف الخطوات والإجراءات المقبلة بعد الانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لوقف الحرب الإسرائيلية في غزة.

وأكد الجانبان ضرورة المضي قدما في تنفيذ استحقاقات المرحلة الثانية، بما في ذلك بدء عمل لجنة التكنوقراط الفلسطينية عقب الإعلان عن تشكيلها، ونشر قوة الاستقرار الدولية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار.

كما شدد عبد العاطي وويتكوف على أهمية تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من القطاع، وبدء مرحلة التعافي المبكر وإعادة الإعمار.

الجامعة العربية: تشكيل لجنة غزة يمهد لإعادة الإعمار

القاهرة/ فلسطين:

رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أمس، بالإعلان عن تشكيل لجنة التكنوقراط الفلسطينية لإدارة قطاع غزة برئاسة الدكتور علي شعث، معتبرا الخطوة تطورا مهما في مسار معالجة الأوضاع في القطاع.

وقال المتحدث الرسمي باسم الأمين العام، جمال رشدي، في بيان صادر عن الجامعة العربية، إن تشكيل اللجنة يمثل خطوة أساسية على طريق تنفيذ استحقاقات المرحلة الثانية من خطة السلام، ويسهم في تهيئة الظروف الملائمة لإعادة الإعمار الاستقرار في غزة.

وأعرب أبو الغيط عن تقديره للجهود التي بذلتها جمهورية مصر العربية ودولة قطر، إلى جانب بقية الوسطاء، للتوصل إلى هذا التفاهم.

وأكد أهمية استمرار التنسيق الإقليمي والدولي لدعم الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحساسة.

وناشد الأمين العام المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة التي لعبت دورا قياديا في رسم مسار وقف إطلاق النار، العمل بشكل حثيث على إزالة العقبات التي تعترض طريق السلام وإعادة الإعمار في قطاع غزة.

وشدد على ضرورة التصدي لمماطلات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة للتنصل من استحقاقات المرحلة الثانية، وعلى رأسها الانسحاب من القطاع.

كما دعا أبو الغيط إلى ضمان إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة دون إعاقة وبصورة منتظمة، بما يلبي الاحتياجات الإنسانية المتفاقمة لسكان القطاع، ويساعد على تثبيت الاستقرار وتهيئة الأجواء لمرحلة التعافي وإعادة البناء.

وكان المبعوث الأميركي للشرق الأوسط ستيف ويتكوف، أعلن مساء الأربعاء، إطلاق "المرحلة الثانية" من خطة الرئيس المكونة من 20 نقطة لإنهاء العدوان على غزة، والتي تنتقل من وقف إطلاق النار إلى نزع السلاح وتشكيل إدارة "تكنوقراطية" وإعادة الإعمار.

تحليل: قصف مفترق النابلسي يعرّي نوايا الاحتلال تجاه اتفاق وقف النار

غزة/ عبد الرحمن يونس:

شكّل قصف الاحتلال الإسرائيلي لنقطة تابعة للشرطة الفلسطينية عند مفترق النابلسي جنوب غربي مدينة غزة تطورًا خطيرًا، تجاوز كونه اعتداءً ميدانيًا محدودًا، ليحمل دلالات سياسية وأمنية عميقة تمسّ جوهر اتفاق وقف إطلاق النار، وتلقي بظلال ثقيلة على عمل لجنة التكنوقراط الفلسطينية المكلّفة بإدارة شؤون قطاع غزة في مرحلته الانتقالية.

وجاء الهجوم، الذي أسفر عن ارتقاء عدد من عناصر الشرطة، في توقيت بالغ الحساسية، بالتزامن مع بدء اللجنة أعمالها رسميًا، ما يثير تساؤلات جدية حول نوايا الاحتلال وحدود التزامه بالاتفاق.

ويأتي هذا القصف في وقت يُفترض فيه أن تدخل غزة مرحلة جديدة، عنوانها تثبيت التهدئة، وإعادة تنظيم الحياة المدنية، وتهيئة الأرضية لمرحلة التعافي المبكر وإعادة الإعمار.

غير أن استهداف نقطة شرطية تُعد جزءًا من البنية الأمنية المدنية يوجّه رسالة واضحة مفادها أن الاحتلال لا يزال يتعامل مع أي مظهر من مظاهر انتظام الإدارة الفلسطينية في القطاع بوصفه تهديدًا يجب تقويضه، حتى وإن جرى ذلك تحت مظلة حكومة تكنوقراط غير فصائلية.

ويرى محللون سياسيون، في أحاديث منفصلة مع صحيفة "فلسطين"، أن قصف مفترق النابلسي لا يمكن فصله عن السياق الأوسع للتصريحات والمواقف الإسرائيلية التي أعقبت الإعلان عن تشكيل لجنة إدارة غزة. فإسرائيل، وفق هؤلاء، تسعى عمليًا إلى إفراغ الاتفاق من مضمونه عبر خروقات مدروسة تُبقي الوضع الأمني هشًا، وتمنع اللجنة من بسط أي شكل من أشكال السيطرة الإدارية أو الأمنية.

ويؤكد المحلل السياسي المتخصص في الشأن الإسرائيلي، الدكتور سعيد عكاشة، أن المرحلة الثانية من اتفاق غزة بدأت شكليًا، لكنها لا تزال تواجه عراقيل جوهرية على الأرض. ويشير إلى أن تحميل اللجنة أو الإدارة الفلسطينية مسؤولية نزع سلاح «حماس» يمثل فخًا سياسيًا خطيرًا، قد يُستخدم لاحقًا مبررًا لشن هجمات جديدة.

ويرى عكاشة أن استهداف الشرطة الفلسطينية يندرج في إطار هذه المناورة، إذ يبعث برسالة مفادها أن إسرائيل لن تسمح بوجود جهاز أمني فلسطيني فاعل، حتى وإن كان مدنيًا ومحصورًا في حفظ النظام.

ويضيف عكاشة أن (إسرائيل) لا تكتفي بالقصف، بل تواصل فرض قيود أخرى، من بينها عدم الانسحاب من مناطق واسعة في القطاع، وعرقلة عملية الإعمار الشامل، بما يُبقي غزة مقسّمة فعليًا إلى مناطق نفوذ، الأمر الذي يقوّض أي محاولة جادة لإدارة موحّدة.

من جهته، يرى المحلل السياسي الفلسطيني عبد المهدي مطاوع، أن قصف نقطة الشرطة يمثل ضربة مباشرة لعمل لجنة التكنوقراط، لأنه يستهدف أحد أعمدة الاستقرار الداخلي. ويقول مطاوع إن أي لجنة، مهما كانت طبيعتها، لا يمكن أن تنجح من دون جهاز أمني قادر على ضبط الوضع الداخلي، وحماية المرافق العامة، وتأمين المساعدات وعمليات الإغاثة.

ويضيف أن (إسرائيل) تدرك هذه الحقيقة، وتسعى عمدًا إلى إبقاء الوضع الأمني في حالة سيولة وفوضى محسوبة.

ويحذر مطاوع من أن استمرار مثل هذه الخروقات قد يدفع باتجاه سيناريو بالغ الخطورة، يتمثل في فرض واقع «إعمار جزئي» في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، مقابل ترك بقية القطاع في حالة شلل، ما يعني عمليًا تفكيك وحدة غزة الجغرافية والإدارية.

ويؤكد المحللان أن استهداف الشرطة ليس حادثًا معزولًا، بل حلقة في سلسلة من الخروقات التي تهدف إلى اختبار صبر الوسطاء، ودفع لجنة الإدارة نحو الفشل المبكر. واتفقا على أن الاحتلال يحاول خلق بيئة طاردة لأي إدارة فلسطينية، تمهيدًا لإعادة طرح خيارات عسكرية أو أمنية بديلة تحت ذريعة «غياب الشريك القادر على الضبط».

ولفت عكاشة إلى أن نجاح لجنة التكنوقراط لا يرتبط فقط بإرادتها أو كفاءتها، بل بمدى توفر غطاء دولي حقيقي يحميها من الاستهداف، ويفرض على الاحتلال الالتزام الصارم ببنود وقف إطلاق النار. فالقصف، وفق هذا المنظور، يُعد خرقًا واضحًا للاتفاق، كونه يستهدف جهازًا مدنيًا يعمل في إطار حفظ النظام، وليس ضمن أي نشاط عسكري.

في المقابل، يرى مطاوع أن استمرار الصمت الدولي إزاء مثل هذه الاعتداءات سيشجع إسرائيل على المضي قدمًا في سياسة «القضم البطيء» للاتفاق، عبر خروقات محسوبة لا تؤدي إلى انهياره دفعة واحدة، لكنها تفرغه تدريجيًا من مضمونه، وتحول لجنة الإدارة إلى كيان شكلي عاجز عن تلبية احتياجات المواطنين.

وفي المحصلة، يمكن القول إن قصف نقطة الشرطة عند مفترق النابلسي شكّل اختبارًا مبكرًا لجدية اتفاق وقف إطلاق النار، ولقدرة لجنة التكنوقراط على العمل في بيئة معادية.

وهو، في الوقت ذاته، رسالة سياسية بالغة الدلالة مفادها أن المعركة لم تعد تقتصر على شكل الحكم، بل باتت تتعلق بمن يملك حق إدارة الحياة اليومية في غزة. وبينما تراهن اللجنة على الدعم الدولي والوساطات الإقليمية، يواصل الاحتلال سياسة الخرق والضغط، واضعًا مستقبل الاتفاق برمّته على حافة الانهيار، ما لم يُقابل ذلك بموقف دولي حازم يضع حدًا لهذا المسار.

محافظة القدس تحذر من تنفيذ مشروع "طريق 45" الاستيطاني شمال المدينة

القدس المحتلة/ فلسطين:

حذّرت محافظة القدس من شروع سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ المشروع الاستيطاني المعروف باسم "طريق 45"، بعد الإعلان عن البدء الفعلي بتنفيذه خلال الأسابيع المقبلة، بميزانية تُقدّر بنحو 400 مليون شيقل.

وأكدت محافظة القدس، أن المشروع يشكّل خطوة خطيرة لتكريس ضم المستوطنات شمال القدس وشرق رام الله وربطها بمدينة القدس المحتلة.

وقالت المحافظة في بيان، أمس، إن المشروع يهدف إلى ربط المستعمرات المقامة شرق رام الله وشمال القدس مباشرة بطريق (443) الاستيطاني المؤدي إلى القدس وأراضي عام 1948، بما يسهّل حركة المستعمرين ويعزّز ارتباطهم بالمدن داخل الخط الأخضر.

وأوضحت أن الأعمال، وفق المخطط، ستنطلق من أمام مستوطنة "مخماس" المقامة على أراضي قرية مخماس شمال شرق القدس المحتلة، وصولا إلى نفق حاجز قلنديا غربا، بهدف اختصار زمن تنقل المستوطنين وتأمين ارتباط مباشر وسريع لهم.

وأضافت أن تنفيذ "طريق 45" يتزامن مع توسعة واسعة للشوارع الالتفافية الممتدة من حاجز حزما العسكري حتى منطقة عيون الحرامية شرق رام الله، في إطار إنشاء شبكة طرق مترابطة تخدم المستعمرات، وتعزز السيطرة الاستيطانية، وتحول شمال القدس وشرق رام الله إلى جيوب فلسطينية معزولة ضمن سياسة التهويد الديمغرافي والجغرافي.

وبيّنت المحافظة أن المشروع يشكّل امتدادا لمخطط قديم يعود إلى عام 1983، ضمن ما يُعرف بـ"الأمر العسكري رقم 50 للطرق"، الهادف إلى تقطيع أوصال التجمعات الفلسطينية وعزلها خلف طرق التفافية، في محاولة لدمج البنية التحتية للمستوطنات بالشبكة المركزية للاحتلال، وطمس الخط الأخضر وفرض ما يسمى بـ"السيادة الفعلية" على الأرض.

وأشارت إلى أن سلطات الاحتلال تعاملت مع الاعتراضات القانونية المقدمة من أصحاب الأراضي في قرى جبع، وقلنديا، وكفر عقب، والرام، ومخماس، وبرقة، بوصفها إجراءات شكلية، في حين واصلت طرح العطاءات وبدء الأعمال الميدانية، لا سيما في منطقة نفق قلنديا، في تجاهل واضح لحقوق الفلسطينيين المكفولة بموجب القانون الدولي.

وشددت محافظة القدس، على أن المشروع يندرج ضمن رؤية استيطانية شاملة تهدف إلى جذب مئات آلاف المستوطنين الجدد عبر تسهيل المواصلات، ما يكرّس نظام فصل عنصري متكامل، يقوم على تطوير شبكة طرق خاصة بالمستوطنين مقابل تفتيت الجغرافيا الفلسطينية وخنق فرص التنمية المستقبلية لأصحاب الأرض الأصليين.

الاتحاد الأوروبي يدعو (إسرائيل) إلى وقف مشروع E1 الاستيطاني

بروكسل/ فلسطين:

دعا الاتحاد الأوروبي، (إسرائيل)، إلى وقف مشروع "E1" الاستيطاني، والتخطيط لبناء 3401 وحدة استيطانية ضمن هذا المشروع، والمضي بتنفيذ مخطط "طريق السيادة" الذي يمتد بين بلدتي العيزرية والزعيم شرق القدس.

وأعرب الاتحاد الأوروبي في بيان، أمس، عن قلقه إزاء مشروعي مستوطنتي "عطروت" الذي يستهدف أراضي مطار القدس الدولي سابقا، ويقضي ببناء ما يقارب 9000 وحدة استيطانية شمالي القدس.

وأوضح أن "سياسة الاستيطان التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية تمثل عقبة أمام السلام، وتنطوي على خطر المزيد من عدم الاستقرار في الضفة الغربية، وتشريد آلاف الفلسطينيين، وتفتيت الضفة الغربية".

وحث الاتحاد الأوروبي حكومة الاحتلال، على التراجع الفوري عن توسيع المستوطنات، التي تُعدّ غير قانونية بموجب القانون الدولي، وذلك بعد أشهر من تسريع وتيرة الموافقة على خطط جديدة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

يذكر أن (E1) مخطط إسرائيلي يقع بين مستوطنتي معاليه أدوميم وبسجات زئيف في مناطق (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، حسب اتفاق أوسلو.

ويتضمن المخطط بناء أكثر من 3 آلاف و400 وحدة سكنية استيطانية، إضافة إلى بنى تحتية ومرافق، الأمر الذي يجعل من إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً أمراً شبه مستحيل.

وقد وُضع المخطط لأول مرة في التسعينيات، لكنه ظل مجمداً بفعل الضغوط الدولية، قبل أن يُعاد إحياؤه مؤخراً، مثيراً إدانات واسعة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول عدة، اعتبرته انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي و"ضربة قاضية" لحل الدولتين.

ويمتد المخطط على مساحة نحو 12 كيلومترا مربعا بين بلدات عناتا والعيساوية والزعيم والعيزرية وأبو ديس، شرقي القدس المحتلة.

مركز حقوقي يوثق أعمال المقاومة في الضفة الغربية خلال أسبوع

رام الله/ فلسطين:

وثق مركز معلومات فلسطين "معطى" عمليات المقاومة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين خلال الأسبوع الماضي.

ورصد معطى في تقرير أصدر أمس، عملية إطلاق نار استهدفت قوات الاحتلال، وحالتي إضرارٍ بمركبات المستوطنين.

كما رصد تصدّى "الشباب الثائر" لهجماتِ المستوطنين في 13 حالة، كما انطلقت مظاهرة مؤيدة للشهداء ومسيرة المقاومة رفضا لعدوان الاحتلال.

وأوضح المركز خلال الفترة ذاتها اندلاع 34 مواجهة، تصدى فيها الشباب الثائر لاقتحامات الاحتلال، تخللها عمليات إلقاء حجارة صوب قوات الاحتلال.

ومنذ بدء حرب الإبادة على غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، شهدت الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس تصعيدا من قبل جيش الاحتلال والمستوطنين، أدى إلى استشهاد ما لا يقل عن ألف و105 فلسطينيين، وإصابة قرابة 11 ألفا آخرين.

ألاف المغاربة يشاركون بوقفات تضامنية مع غزة

الرباط/ فلسطين:

شارك آلاف المغاربة، أمس، في وقفات تضامنية بمناطق متفرقة بالبلاد، تضامنا مع الفلسطينيين بقطاع غزة.

ونُظمت الوقفات بدعوة من الهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة تحت شعار "جمعة الأقصى.. نصرة له ودفاعا عنه"، عقب صلاة الجمعة بعدة مدن بالمملكة منها الدار البيضاء والمحمدية، وإنزكان، ووجدة ومكناس وقلعة السراغنة وطنجة.

ورفع المشاركون في الوقفات علم فلسطين وصور قبة الصخرة وقادة حركة حماس، ولافتات كتب على بعضها "فلسطين أمانة، والتطبيع خيانة".

وردد المحتجون شعارات داعمة للفصائل الفلسطينية، وأخرى تطالب بالاستمرار في دعم القضية الفلسطينية، منها "تحية مغربية لغزة الأبية" و"الشعب يريد تحرير فلسطين".

وعلى مدى عامين منذ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، خلّفت الإبادة الإسرائيلية بدعم أمريكي في غزة أكثر من 71 ألف شهيد و171 ألف جريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، ودمارا طال نحو 90 بالمئة من البنى التحتية المدنية، مع تكلفة إعمار قدرتها الأمم المتحدة بنحو 70 مليار دولار.

الصحة بغزة تعلن استئناف حملة التطعيم للأطفال

غزة/ فلسطين:

أعلنت وزارة الصحة في غزة أمس، استئناف حملة التطعيم الاستدراكية لتعزيز البرنامج الوطني لتطعيم الأطفال دون سن الثالثة، وذلك اعتبارًا من يوم غدٍ الأحد، ولمدة عشرة أيام متتالية.

وتأتي هذه الحملة ضمن شراكة واسعة تجمع وزارة الصحة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية، بهدف رفع نسبة التغطية باللقاحات الأساسية وحماية الأطفال من الأمراض السارية.

ومن المقرر تنفيذ الحملة عبر 130 مركزًا صحيًا تابعًا لوزارة الصحة والأونروا والهلال الأحمر الفلسطيني، إضافة إلى المؤسسات الأهلية والدولية العاملة في محافظات قطاع غزة، لضمان وصول الخدمة إلى جميع المستحقين.

ودعت وزارة الصحة المواطنين الكرام إلى التعاون مع الطواقم الصحية واصطحاب أطفالهم لاستكمال الجرعات التطعيمية المفقودة، مع ضرورة إحضار بطاقة التطعيم إن وجدت، لضمان تسجيل الجرعات بدقة.

وأكدت الوزارة أن التطعيم يشكّل خط الدفاع الأول في حماية الأطفال من الأوبئة والأمراض الخطيرة، مشددة على أهمية حصول جميع الأطفال على اللقاحات الأساسية في مواعيدها.

خروقات إسرائيلية لا تنحصر

المرحلة الثانية.. خداع سياسي تتبناه أمريكا وتستغله (إسرائيل)

غزة/ أدهم الشريف:

لم يمض على إعلان مبعوث البيض الأبيض ستيف ويتكوف، بدء المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، مساء أمس، سوى ساعات حتى بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي حملة قصف واغتيالات في قطاع غزة، مسجلاً خرقًا جديدًا للاتفاق المبرم بوساطة تركيا ومصر وقطر، ورعاية إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

الغارات الإسرائيلية التي نفذها جيش الاحتلال، الخميس الماضي، أدت إلى استشهاد 12 مواطنًا. وقد جاءت بعد تحليق مكثف للطائرات الحربية بدون طيار، على ارتفاعات منخفضة في أجواء القطاع الساحلي ضمن جهد استخباري مكثف.

وتزامن التصعيد الإسرائيلي مع دعوة أعضاء لجنة التكنوقراط للاجتماع في العاصمة المصرية القاهرة، ضمن المرحلة الثانية التي أعلن عنها ويتكوف وبدأتها حكومة الاحتلال برئاسة بنيامين نتنياهو، بالقصف والاغتيال، في مشهد وصفه مراقبون أنه يعكس خداعًا سياسيًا تتبناه أمريكا وتستغله (إسرائيل).

المختص بالشأن الإسرائيلي وليد أغا، فسَّر ما شهده القطاع من تصعيد عسكري، بأن الاحتلال يستغل عدم وجود أوراق ضغط تمارسها ضده إدارة ترامب والوسطاء، ولذلك فهو يواصل انتهاكاته لاتفاق وقف إطلاق النار.

وأضاف أغا، لصحيفة "فلسطين"، "الاحتلال يعتبر أن لديه حرية التصرف بغطاء أمريكي كامل لانتهاكاته في غزة."

ومنذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، استشهد 463 مواطنا، وأصيب 1,269، بينما تم انتشال 712 شهيدًا وفق أحدث بيانات وزارة الصحة في غزة.

بدوره، رأى الباحث في الشؤون العسكرية، رامي أبو زبيدة، أن الحرب على غزة مستمرة، والعدوان متواصل بلا توقف، مضيفًا "هذا عدو مجرم (الاحتلال الإسرائيلي) يواصل القتل والقصف، ويستهدف البيوت والأحياء والنقاط الأمنية، ويترك الشهداء في كل ساعة."

وكتب أبو زبيدة في مقال قصير، اطلعت عليه "فلسطين": "لا تنخدعوا بعناوين المرحلة الثانية، ولا بلغة التهدئة المزيفة." وأضاف، "ما يجري على الأرض يكذب كل الادعاءات.. الدم لا يزال ساخنًا، والقصف حاضر، وغزة ما زالت تحت النار."

وعلاوة على أن التصعيد الإسرائيلي شكل خرقًا لوقف إطلاق النار، فقد شمل استهداف شخصيات قيادية ومواطنين، ونقاط أمنية، وتخلله إشارات إخلاء جديدة كالتي شهدها قطاع غزة في خضَّم حرب الإبادة التي بدأت يوم 7 أكتوبر، واستمرت سنتين.

الصحفي يوسف فارس، وثق على حسابه في موقع "فيسبوك" الجريمة الإسرائيلية باستهداف منازل المدنيين. وكتب في منشور له: "تركت (إسرائيل) بصمتها على الإعلان الأمريكي عن دخول المرحلة الثانية من اتفاق وقف الحرب حيز التنفيذ، بحفلة من القتل لم تتوقف. عائلة الخطيب بمخيم النصيرات ومعها عائلات الجرو والحولي تعرضوا لقصف قضى فيه نحو ١٢ شهيدًا، أما في مخيمات النازحين في جباليا البلد وبيت لاهيا، فلم تتوقف صليات الرصاص، وفي مدينة دير البلح أعاد جيش العدو إنتاج سيناريو الإبادة بإصدار أوامر إخلاء لمربعات سكنية بأكملها ليبيت الأهالي ليلتهم في العراء البارد."

أما الكاتب والمحلل السياسي وسام عفيفة، ربط بين التصعيد الإسرائيلي وتطورات المشهد الإداري في غزة وما رافقه من اجتماع أعضاء لجنة إدارة غزة.

وأكد أنه رغم ذلك "إلا أن عامل القلق لا يزال حاضرًا، إذ يلتزم الاحتلال الصمت سياسيًا بينما يتحرك ميدانيًا بالقتل وتنفيذ الخروقات، ما يضفي توترًا على المشهد ويغذي المخاوف بشأن فرص التقدم إلى المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار."

وكتب في تحليل سياسي نشره على حسابه في موقع "فيسبوك: "بين القاهرة التي تهندس البداية، وواشنطن التي تسرع الإعلان، يبقى الاختبار الحقيقي مرهونًا بقدرة هذا المسار على الصمود أمام سلوك الاحتلال، وبأن تترجم الاجتماعات إلى تخفيف فعلي لمعاناة الناس في غزة، وهي الأمنية التي افتتح بها الاجتماع، وتبقى معيار النجاح الوحيد."

المحلل السياسي المختص بالشأن الإسرائيلي إسماعيل مسلماني، قيَّم المشهد بأنه "إعلان سياسي بلا التزام ميداني، ورسالة قوة أكثر منه انتقالاً حقيقيًا إلى المرحلة الثانية بالمعنى التفاوضي والإنساني."

ورأى مسلماني في تصريح لـ"فلسطين"، أن إعلان المرحلة الثانية بالتزامن مع تنفيذ اغتيالات وارتقاء شهداء، يكشف تناقضًا جوهريًا، مشيرًا إلى أن (إسرائيل) تريد إثبات انفتاحها على المسار السياسي، لكنها عمليًا تُبقي على حرية القتل والاشتباك."

وعد أن ذلك "ليس خللًا عارضًا، بل سياسة محسوبة تهدف إلى اختبار رد المقاومة وحدود ضبط النفس، وتحسين شروط التفاوض عبر الضغط الميداني، وطمأنة الداخل الإسرائيلي بأن اليد لا تزال على الزناد."

وبين مسلماني أن الاحتلال بتصعيده العسكري يرسل رسائل مقصودة ليست لغزة فقط، بل للوسطاء وواشنطن كذلك، مفادها؛ أن (إسرائيل) عمليًا تقبل بالمرحلة الثانية شكليًا، لكن بشروطها ووتيرتها، ودون وقف فعلي للنار، وهذا يعكس مساعيها إلى تحويل الاتفاق من التزام متبادل إلى أداة لإدارة الصراع.

الاحتلال ماضٍ في اجتياز الخط الأصفر وتدميرٍ ما تبقى من مباني غزة

الناصرة/ وكالات:

تكشف صور أقمار اصطناعية، أشارت إليها صحيفة هآرتس العبرية أمس، تمركزاً متزايداً لجيش الاحتلال الإسرائيلي، على امتداد "الخط الأصفر" في قطاع غزة، كما يتوغل الجيش في بعض المناطق مئات الأمتار داخل أراضٍ يُفترض بموجب اتفاق وقف إطلاق النار، أن تكون تحتَ سيطرة حركة حماس.

وبعد ثلاثة أشهر من الإعلان عن الاتفاق، يمكن ملاحظة أن بؤر الدمار تتوسّع، من بينها في منطقة جباليا وحي الشجاعية، داخل المناطق الخاضعة لسيطرة جيش الاحتلال وخارجها أيضاً. ويسيطر جيش الاحتلال على نحو 54% من مساحة قطاع غزة.

ولفتت الصحيفة إلى أن فحص صور حديثة للأقمار الاصطناعية، التقطتها شركة "بلانيت لابز"، يُظهر أنه بعد دخول الاتفاق حيّز التنفيذ، أعاد جيش الاحتلال الإسرائيلي تنظيم قواته ونشرها، بما في ذلك على طول الخط الأصفر، الذي وصفه رئيس الأركان إيال زمير أخيراً بأنه "حدود إسرائيل الجديدة".

كما تُظهر صور الأقمار الاصطناعية أنه منذ وقف إطلاق النار، واصل جيش الاحتلال تدمير مئات المباني الإضافية في جباليا شمالي قطاع غزة، حول المستشفى الإندونيسي. ويقع معظم الدمار في الجانب الذي يسيطر عليه جيش الاحتلال من الخط الأصفر، لكن يبدو أن العديد من المباني قد دُمّر غرب الخط أيضاً. أمّا الخط نفسه فغير مُعلَّم ميدانياً بشكل متواصل، إذ وضع جيش الاحتلال كتلاً إسمنتية صفراء كبيرة، تفصل بينها في بعض الحالات مئات الأمتار، لتحديد مساره.

وأفاد فلسطينيون بأنّ جيش الاحتلال ينقل أحياناً هذه الكتل باتجاه الغرب، داخل المناطق الخاضعة لسيطرة "حماس". ويُظهر تحليل صور الأقمار الاصطناعية أنه في مناطق مختلفة على طول الخط الأصفر، يوجد تفاوت بين موقع الكتل الصفراء على الأرض وبين موقع الخط الأصفر كما ظهر في المنشورات والخرائط الرسمية للجيش الإسرائيلي.

وتسوق الصحيفة مثالاً، أنه في حي الشجاعية شرقي مدينة غزة، يمكن رصد الكتل الصفراء في صور الأقمار الاصطناعية وهي تقع على بُعد نحو 300 متر غرب الخط الأصفر الرسمي الظاهر في خريطة جيش الاحتلال.

وسبق للصحيفة ذاتها أن كشفت قبل شهر تقريباً، أنّ جيش الاحتلال واصل منذ اتفاق وقف إطلاق النار تدمير مئات المباني الإضافية في الشجاعية، غرب الخط الأصفر الرسمي، وصولاً إلى خط الكتل الصفراء.

ويضاف الدمار المتواصل في الأشهر الأخيرة، إلى محو مدن كاملة في القطاع خلال الحرب. وتشير تقارير منها أممية إلى أن أكثر من 80% من مباني القطاع دُمّرت أو تضررت خلال الحرب، والنتيجة المباشرة لهذا الدمار الواسع هي أزمة نزوح هائلة يعاني منها سكان غزة بشدة.

وبحسب الأمم المتحدة، يكافح مئات الآلاف من الأشخاص للبقاء على قيد الحياة في خيام تضررت من المطر والرياح ومياه البحر، أو في مبانٍ مهددة بالانهيار. وبالمجمل، يحتاج 1.3 مليون شخص إلى المساعدة.

وفي هذا الأسبوع منفرداً، دُمّرت أو تضررت آلاف الخيام والملاجئ المؤقتة التي تؤوي عشرات الآلاف من الأشخاص بسبب الأمطار والرياح العاتية.

بنودها تُلزم الاحتلال بالانسحاب

المرحلة الثانية والمخرَجين من ديارهم.. "مـــتى سنعـــــود؟"

غزة/ صفا:

ترقُب فريدة أبو جامع حركة الدبابات وصوت الطائرات، وتلك المكعبات الصفراء على دوار بني سهيلا، منتظرة بلهفة أن يؤذن لساعة العودة إلى ديارها، المحرومة منها تسعة أشهر، معلقةً أملها بإعلان دخول المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار بغزة.

"ها هي المرحلة الثانية قد دخلت، فلماذا لم يتزحزحوا للوراء لنعود"، تقول أبو جامع "63 عاما"، وبدا أنها تعي نصوص المرحلة جيدًا.

تضيف، من شهر مايو السنة الماضية ونحن مهجرين من بيوتنا من ركام بيوتنا، نمنا ليالي بالشوارع والمساجد والمدارس".

وتشتكي رحلة نزوحها السادسة من بيتها بمنطقة الزنة شرقي خانيونس "مللنا ومُتنا من النزوح، وعلى من أعلن المرحلة الثانية أن يرغمهم على الانسحاب للحدود".

وأعلن المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف، مساء الأربعاء، إطلاق المرحلة الثانية من خطة الرئيس دونالد ترامب المكونة من 20 نقطة لإنهاء الصراع في غزة، والتي تنتقل من وقف إطلاق النار إلى تشكيل إدارة تكنوقراطية وإعادة الإعمار.

وتنص المرحلة الثانية على الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة إلى المنطقة العازلة، أي إلى حدود ما قبل أكتوبر عام 2023.

وبالرغم من إعلان المرحلة الثانية، إلا أن شيئًا على أرض الواقع لم يتم بشأن بند الانسحاب، فيما تتعرض المناطق التي من المفترض أن يتراجع منها الاحتلال، لقصف ونسف وإطلاق نار متواصل.

«اتفاق أم حبر بورق»

عبد الله بركة "45 عاما" من سكان بلدة عبسان الكبيرة، يتساءل "أين هي المرحلة الثانية، القصف والرصاص والكابتر والمكعبات، كله على ما هو؟!".

ويتخوف من أن يكون إعلان المبعوث الأمريكي عن بدء المرحلة الثانية، "حبر على ورق".

يقول "طلعوا أرواحنا في المرحلة الأولى، عدنا وأطلقوا علينا النار، ثم زحفوا حتى وصلوا دوار بني سهيلا وحرمونا أن نخطي المنطقة الشرقية بأكملها".

إصرار على العودة بأي حال

وفي أقصى شمال قطاع غزة، تتعلق قلوبٌ بهواء ديارٍ أخرجوا منها قسرًا، وهم ينتظرون تراجع ذلك الجيش الذي يجثم على أراضيهم، بما يسمى بحدود الخط الأصفر.

"بيوت ما في وحياة ما في، لكننا نريد العودة لديارنا كيفما تكون، يقول إسماعيل معروف من سكان بيت لاهيا.

ويشتكي، من التنقل بين غزة وجنوبها طوال فترة النزوح، مضيفًا "لا راحة إلا في أرضنا".

وبالرغم من أن معروف يقطن في منطقة انسحب منها جيش الاحتلال بالعطاطرة شرقي بيت لاهيا، إلا أن القتل فيها لا يتوقف.

يكمل "نريدهم أن ينسحبوا كما اتفقوا، أنا بيتي ضمن المنطقة الصفراء، لكن من عادوا هناك أطلقوا عليهم النار".

وقبل أسبوعين ارتقت طفلة وأصيب عدد من المواطنين بالمنطقة التي يقطنها معروف، وهو ما يمنعه من العودة لدياره.

"ماذا يعني هل سنعود؟"، تتساءل سناء أبو هربيد عما ستشهده المرحلة الثانية، بعد سماع إعلانها.

وتستدرك، "أم أن اليهود خارج التغطية، يسمعون ولا ينفذون والعالم يتفرج على جرائمهم".

وبسبب ما يسمى الخط الأصفر، يسيطر جيش الاحتلال على ما يزيد عن نصف مساحة قطاع غزة، فيما يتكدس سكان المناطق التي سيطر عليها، بمنطقة المواصي، في ظروف نزوح قاسية ومأساوية.

ويطالب سكان المناطق الشرقية بالقطاع، بأن يُلزم الوسطاء ومن حضروا اتفاق وقف إطلاق النار، الاحتلال بالتراجع والانسحاب من مناطقهم، كما ينص.

يُذكر أن جيش الاحتلال ارتكب خلال الـ24 ساعة الأولى من إعلان المرحلة الثانية، مجازر ارتقى فيها 13 مواطنًا وأصيب العشرات، فيما لم تتزحزح قواته بعد، من المناطق التي تلزمه المرحلة من الاتفاق، على الانسحاب منها.

عام على تفكيك المخيم: من الضبط الداخلي إلى الجرافة العسكرية

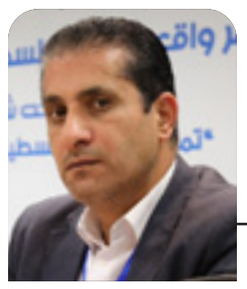

امين الحاج

عام مضى تقريبا منذ *أُطلق الاحتلال ما سميت عملية "الأسوار الحديدية"، العملية التي سبقتها بوقت قصير جدا ما سميت أيضا بحملة "حماية وطن"، والآن وبعد قرابة عام أو أكثر على كلتا العمليتين، بات من الصعب التعامل مع ما جرى في مخيمات شمال الضفة باعتباره تتابعا عرضيا لأحداث أمنية منفصلة*، بل ربما أن الصورة أقرب إلى كونه تقاطعا سياسيا وأمنيا بين مسارين مختلفين في الشكل، لكنهما متكاملان في النتيجة، الأول مسار داخلي عنوانه العريض فرض النظام، ومسار خارجي ينفذه جيش الاحتلال تحت عناوين كثيرة، وفي مقدمتها ما تسمى الضرورات العسكرية والأمنية، لكن الناظر بعين المحلل يمكن له أن يرى أن المحصلة كانت واحدة، تفكيك المخيم وإضعاف بيئته الاجتماعية، ومن ثم إزالة ما تبقى لديه من قدرات على إنتاج الفعل السياسي والمقاوم.

فالأول استهدف في جوهره البنية التنظيمية والاجتماعية التي نشأت داخل المخيم خلال السنوات الأخيرة، والتي عدت متمردة عليه، فكانت الاعتقالات الواسعة والقتل والملاحقات والحصار الداخلي أكثر من كونها مجرد إجراءات ضبط أمني، بل لربما يمكن وصفها بأنها كانت اعادة ترتيب لموازين القوة داخل المجتمع المحلي عموما، والمخيم خصوصا، بما يضمن تحييد الفاعلين وخاصة أولئك القادرين على تعطيل مسارات التسويات السياسية والامنية، وحين اطلق جيش الاحتلال لاحقا عمليته الواسعة، كان يتوغل في حيز سبق إفراغه سياسيا، وانهاكه اجتماعيا، وخنقه اقتصاديا، وتقطيع اوصاله تنظيميا، الامر الذي سهل عليه سرعة الانتقال من الاقتحام، وهو ما كان امرا بالغ الصعوبة سابقا، الى قرار الهدم والتدمير، اي انه بالمحصلة كان انتقالا من الملاحقة الى اعادة الهندسة كليا، ولكن بمفهومها المظلم، اي تفكيك واعادة تركيب المخيم وفق متطلبات السيطرة.

هنا لا يمكن تجاهل ان المنطق الذي حكم كلا العمليتين هو ذاته، منطق السيطرة الوقائية لا المعالجة السياسية، او نزع القوة لا معالجة الاسباب، وهذا قد يتجاوز الصدفة، بل ربما يكون تعبيرا عن اندماج غير معلن، او تقاطع في وجهات النظر تقوم على تعريف المخيم كمشكلة امنية، لا كفضاء سياسي قسري ونتاج تاريخ طويل من الاقصاء او مساحة صراع على مستقبل القضية اكثر من كونه اثر من الماضي، بالتالي فان تبني اي تعريف للمخيم بما يخالف هذه الحقيقة او التحرك وفقا لذلك، يجعل من هذا الطرف، اي طرف، شريكا في صنع الواقع الذي يتحرك خلاله جيش الاحتلال، لا عائقا امامه.

الاكثر خطورة ان هذا التكامل او التقاطع، ان كان مقصودا، فهو عبارة عن اعادة انتاج لمعادلة قديمة، ولكن بصيغتها الاشد قسوة، عبر تقاسم الادوار بين من يضبط الفضاء الداخلي عبر بوابة الامن، ومن يشكل الفضاء الخارجي عبر بوابة التدمير المادي واعادة رسم الجغرافيا وفرض الوقائع، وبهذه الصيغة لا يعود التنسيق الامني مجرد تبادل معلومات، بل قد "يرقى" الى مستوى الانسجام الاستراتيجي.

سياسيا جاء كل ذلك في ظل المزيد من تآكل شرعية المؤسسات، وغياب اي افق وطني جامع، ما جعل المخيم هدفا "سهلا" لاعادة تعريف دوره من رمز للجوء والمقاومة، الى "حيز" يجب ضبطه واعادة دمجه قسرا في نظام اداري امني مراقب، وما استهداف الاونروا ومنع عودتها ومن ثم فرض الشروط على اعادة السكان باجراءات منفصلة، بل حلقات في سلسلة تهدف الى تفريغ المخيم من معناه القانوني والتاريخي، وتحويله الى حي خاضع لمنطق البلدية والامن، لا منطق الحقوق.

المفارقة ان هذا المسار يضع السلطة نفسها في زاوية ضيقة جدا، فكلما توسعت عمليات الهدم وامتدت اشهر التهجير القسري، وزاد الاحتقان الشعبي، تآكل معها هامش الادعاء باي سيادة، وزاد من فرص وخطر العودة الى الحكم العسكري المباشر، وبالرغم من ذلك كله، يستمر التعويل على مقاربات قديمة جديدة، كالرهان على ما قد يدره ضبط الداخل من دعم مالي وسياسي، وهو بعيد المنال - حتى الان على الاقل - اكثر من الاستثمار في بناء عقد سياسي حقيقي، وهذا يقود حتما الى حقيقة ان اي سلطة تفتقد للشرعية السياسية والحاضنة الشعبية لن تكون قادرة على ان تكون بديلا مستقرا للاحتلال، بل ربما، وفي احسن الاحوال، جسرا مؤقتا يعبر من خلاله.

ما جرى في الضفة ويجري اليوم، ليس استهدافا للمخيم وحده، بمكانته أو رمزيته، بل اختبارا لنموذج حكم كامل يقوم على الفصل بين الأمن والسياسة، وبين الإدارة والحقوق، واستمرار ذلك يعني ان تتحول الضفة الغربية تدريجيا الى فضاء مراقب ومجزأ ومفرغ من القدرة على انتاج تمثيل سياسي حقيقي، بينما تبقى قضية اللاجئين معلقة في فراغ مؤسسي ودولي، يسمح بتهميشها واعادة تعريفها كمسألة انسانية، دون ان يترتب على ذلك حتى استجابة انسانية فاعلة، فضلا عن التعامل معها كحق سياسي.

> ما جرى في الضفة ويجري اليوم، ليس استهدافا للمخيم وحده، بمكانته أو رمزيته، بل اختبارا لنموذج حكم كامل يقوم على الفصل بين الأمن والسياسة، وبين الإدارة والحقوق، واستمرار ذلك يعني ان تتحول الضفة الغربية تدريجيا الى فضاء مراقب ومجزأ ومفرغ من القدرة على انتاج تمثيل سياسي حقيقي

حرب تشرين 1973: من معركة استعادة الإرادة إلى أسئلة الواقع العربي الراهن

د. حنان محمود عبد الرحيم

شكّلت حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، المعروفة عربيًا بحرب تشرين أو حرب رمضان، محطة مفصلية في تاريخ الصراع العربي–الإسرائيلي، ليس من حيث نتائجها العسكرية فقط، بل من حيث أثرها العميق في الوعي السياسي العربي وفي إعادة تعريف مفاهيم القوة والهزيمة والانتصار. جاءت هذه الحرب بعد ست سنوات من هزيمة عام 1967 التي خلّفت جرحًا نفسيًا وسياسيًا عميقًا في الجسد العربي، وأفرزت حالة من الإحباط العام والتشكيك بقدرة الأنظمة العربية على استعادة الأراضي المحتلة، وفرضت واقعًا إقليميًا مائلًا لمصلحة إسرائيل بدعم دولي واسع.

اندلعت الحرب في السادس من تشرين الأول 1973 بمبادرة مصرية–سورية مشتركة، واستهدفت كسر حالة الجمود العسكري والسياسي التي فرضتها إسرائيل بدعم غربي واضح. استطاعت القوات المصرية عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف، في إنجاز عسكري أعاد للجيش المصري وللعرب عمومًا قدرًا مهمًا من الثقة بالنفس، فيما خاضت الجبهة السورية معارك ضارية في الجولان المحتل. وبرغم التحولات اللاحقة في مسار العمليات العسكرية، فإن الأيام الأولى من الحرب شكّلت صدمة حقيقية لإسرائيل وحلفائها، وأثبتت أن التفوق العسكري الإسرائيلي ليس قدرًا ثابتًا، وأن عنصر المبادرة والتخطيط قادر على إحداث اختراق نوعي في معادلات الصراع.

في هذا السياق، برز الدور الأميركي بوصفه أحد أكثر العوامل تأثيرًا في مسار الحرب ونتائجها السياسية. فقد نظرت واشنطن إلى حرب تشرين على أنها أزمة استراتيجية تتجاوز بعدها الإقليمي، وترتبط مباشرة بتوازنات الحرب الباردة ومكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. عبّر وزير الخارجية الأميركي آنذاك هنري كيسنجر عن هذا القلق حين أقرّ بأن النجاحات العربية في بدايات الحرب قلبت حسابات القوة التي استقرت بعد عام 1967، وفرضت واقعًا جديدًا لا يمكن تجاهله.

انخرطت الولايات المتحدة سريعًا في دعم إسرائيل سياسيًا وعسكريًا، وجاء قرار تفعيل الجسر الجوي لإمدادها بالسلاح خطوة هدفت إلى منع تحوّل التفوق العربي المؤقت إلى مكسب استراتيجي دائم. وقد أوضح كيسنجر في أكثر من تصريح أن الهدف الأميركي لم يكن تحقيق نصر إسرائيلي ساحق، بل منع هزيمة إسرائيل، لأن تلك الهزيمة كانت ستفتح الباب أمام تغييرات جذرية في موازين النفوذ الإقليمي، وربما تمنح الاتحاد السوفيتي موقعًا أكثر تقدمًا في المنطقة.

في الوقت نفسه، أدركت الإدارة الأميركية أن الحرب كشفت عن تحوّل مهم في القدرات العربية، وأن تجاهل هذا التحول سيقود إلى دورات جديدة من الصراع. من هنا، دفع كيسنجر باتجاه مسار سياسي جديد عُرف لاحقًا بدبلوماسية "الخطوة خطوة"، التي استندت إلى تحويل نتائج الحرب العسكرية إلى عملية تفاوضية مضبوطة، تبدأ باتفاقيات فك الاشتباك وتنتهي بإعادة ترتيب أولويات الصراع. وقد عبّر بوضوح عن هذه الرؤية حين أشار إلى أن الشرق الأوسط بعد 1973 لن يُدار بالمنطق ذاته الذي سبقه، وأن الاعتماد على التفوق العسكري وحده لم يعد كافيًا لضمان الاستقرار.

سياسيًا، فتحت حرب تشرين الباب أمام مرحلة جديدة في الصراع العربي–الإسرائيلي، تمثّلت في الانتقال من منطق المواجهة الشاملة إلى منطق التسويات والاتفاقيات. هذا المسار قاد لاحقًا إلى اتفاقيات فض الاشتباك، ثم إلى معاهدة كامب ديفيد، التي مثّلت تحوّلًا استراتيجيًا في بنية النظام العربي. ومنذ ذلك الحين، تراجعت فكرة العمل العربي المشترك لصالح سياسات قطرية متباينة، بينما تعزّز الدور الأميركي بوصفه الطرف الأكثر تأثيرًا في إدارة الصراع، من خلال التحكم بإيقاع التفاوض وحدوده.

عند ربط حرب 1973 بالواقع العربي الراهن، تتبدّى أهمية استحضار هذه التجربة بوصفها لحظة فارقة بين زمن المبادرة وزمن التشتت. فالتحولات الإقليمية الحالية، بما في ذلك النزاعات الممتدة في المنطقة، والأزمات الداخلية في عدد من الدول العربية، والملفات الإقليمية المعقّدة، تكشف عن استمرار الدور الأميركي في صياغة توازنات الأمن والاستقرار، وإن بأدوات مختلفة. *وبينما مثّلت حرب تشرين ذروة التنسيق العربي واستعادة الإرادة السياسية، يكشف المشهد الراهن عن غياب هذا التنسيق، ما يجعل أسئلة 1973 أكثر حضورًا اليوم: كيف تُستعاد الإرادة؟ وكيف تُبنى القوة؟* وأي دور يمكن أن يلعبه العامل الدولي في مستقبل الصراع؟

بهذا المعنى، تبقى حرب تشرين 1973 أكثر من حدث تاريخي؛ إنها مرآة تُقاس بها التحولات العربية، ودليل على أن امتلاك الإرادة السياسية والتخطيط الاستراتيجي قادر على تغيير الوقائع، حتى في ظل اختلال موازين القوة، شرط ألا تتحول الانتصارات العسكرية إلى تنازلات سياسية تفقد معناها مع مرور الزمن.

> عند ربط حرب 1973 بالواقع العربي الراهن، تتبدّى أهمية استحضار هذه التجربة بوصفها لحظة فارقة بين زمن المبادرة وزمن التشتت. فالتحولات الإقليمية الحالية، بما في ذلك النزاعات الممتدة في المنطقة، والأزمات الداخلية في عدد من الدول العربية، والملفات الإقليمية المعقّدة، تكشف عن استمرار الدور الأميركي في صياغة توازنات الأمن والاستقرار، وإن بأدوات مختلفة.

غزة.. صرخة الكرامة الإنسانية بين معاناة الشتاء وجرائم الاحتلال

محمد مصطفى شاهين

في أرض فلسطين المقدسة، حيث تاريخ البشرية ينبض بأنبل معاني الحرية والصمود، يواجه شعب غزة اليوم كارثة إنسانية تفوق الوصف، تجمع بين قسوة الطبيعة ووحشية الاحتلال. إنها ليست مجرد أزمة عابرة، بل إبادة بطيئة تتحدى كل مبادئ العدالة الإنسانية والقانون الدولي، تذكرنا بتلك اللحظات التاريخية التي انحنى فيها الضمير العالمي أمام الظلم، ثم انتفض ليسترد كرامته. *غزة اليوم، بأهلها الصابرين، تُمثل الاختبار الأخلاقي الأعظم للإنسانية المعاصرة: هل سنسمح للاحتلال الإسرائيلي بمواصلة مماطلته وخروقاته للاتفاقات، أم سنضغط جماعياً لإنقاذ أرواح بريئة وتوفير إيواء كريم يليق بكرامة الإنسان؟* يعيش أكثر من مليوني فلسطيني في القطاع تحت وطأة شتاء قارس يتزامن مع حصار خانق. العواصف الشتوية الأخيرة، كما وثقت تقارير الأمم المتحدة (OCHA وUNRWA في يناير 2026)، دمرت مئات الخيام واقتلعت آلافها، مُغرقةً مخيمات النازحين في فيضانات تهدد حياة 800 ألف شخص في مناطق عرضة للغرق. توفي أطفال من البرد داخل تلك الأكواخ الهشة، بينما ينهار النظام الصحي تحت نقص الأدوية والوقود، ويحتاج آلاف المرضى إلى إجلاء عاجل. أما الجوع، فهو الرفيق الدائم: مخزون الطحين ينفد، والمساعدات الغذائية تُقيد بنسبة لا تتجاوز 43% مما تم الاتفاق عليه، في انتهاك صارخ لوقف إطلاق النار.

وفي السياق السياسي، أعلن المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف بدء المرحلة الثانية من خطة إنهاء الصراع، التي تتضمن تشكيل حكومة تكنوقراطية انتقالية، إعادة إعمار، ونزع سلاح الفصائل. لكن هذه المرحلة، التي يُفترض أن تكون خطوة نحو السلام، تواجه خروقات إسرائيلية مستمرة: قصف مدفعي، نسف منازل، وتقييد دخول المساعدات والمواد الإنشائية مثل الكرفانات والخيام المقاومة للشتاء. إسرائيل تُماطل في تنفيذ الالتزامات، بل وتفرض حظراً على عشرات المنظمات الإنسانية الدولية، مما يُفاقم الإرهاب اليومي ضد المدنيين ويُعرض مكاسب وقف النار الهشة للانهيار.

هنا يبرز التحدي الأخلاقي والسياسي: حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما يُكرسه ميثاق الأمم المتحدة، لا يمكن أن يُفرض عليه استمرار وقف ادخال ادوات ايواء كريم كالكرفانات دون رفع الاحتلال وإنهاء الحصار. إن ايواء الفلسطينيين ليس إرهاباً، بل حق مشروع عن الكرامة والأرض، في مواجهة استعمار استيطاني ينتهك كل القيم الإنسانية. فلسفياً، كما علمنا فلاسفة الحرية من جان جاك روسو إلى فرانز فانون، لا حرية بدون مقاومة الظلم، ولا كرامة بدون عدالة.

يجب على المجتمع الدولي والوسطاء أن يمارسوا ضغطاً حاسماً لوقف هذه المماطلة الإسرائيلية، وإجبارها على احترام الاتفاقات، وإدخال فوري للمواد الإيوائية والمساعدات دون قيد. فالأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في بيانه يناير 2026، أعرب عن "قلق عميق" من حظر المنظمات غير الحكومية، محذراً من أنه "يهدد المكاسب الهشة لوقف النار ويُعرض حياة ملايين للخطر"، داعياً إلى عكس القرار فوراً. كما حذر المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني من أن "التقييدات الإسرائيلية تُكثف الأزمة الإنسانية وتعيق عمل المنظمات"، مطالباً بتدفق المساعدات غير المعوق. ومنظمة الصحة العالمية، عبر مديرها تيدروس أدهانوم، تُكرر الدعوة لإجلاء المرضى وتوفير الرعاية، محذرة من انهيار صحي كامل.

إن صمت العالم أمام هذه المأساة خيانة لمبادئ حقوق الإنسان. *يجب أن ينتفض الضمير الجماعي، كما انتفض في مواجهة الاستعمار القديم، ليُنقذ أرواح أهل غزة ويُعيد لهم حقهم في حياة كريمة*. غزة ليست مجرد أرض محاصرة، بل رمز للصمود الإنساني، وانتصارها انتصار للعدالة العالمية كلها.

من منصة التتويج إلى المجهول: حكاية محمود أبو دان المفقود في حرب غزة

غزة/ صفاء عاشور:

لم يكن محمود تامر محمود أبو دان يعرف من العالم سوى ملامحه القريبة: بيت العائلة في مدينة غزة، حيّ الرمال الشمالي، الطريق المؤدي إلى مدرسة البطريركية اللاتينية، وضحكات الأطفال التي كانت تتسلل إلى قلبه رغم صمته.

محمود، 14 عامًا، فتى من ذوي الإعاقة الذهنية، غير ناطق، لكن قلبه كان يتكلم بلغته الخاصة. كان يجد الأمان في الروتين، وفي الوجوه التي ألفها، وفي المكان الذي تعلّم فيه كيف يكون جزءًا من الحياة رغم قسوتها.

التحق محمود بمركز «نور الحياة» للتربية الخاصة، وهناك بدأ فصل مختلف من حكايته. في ذلك المكان، لم يُنظر إليه بوصفه «حالة»، بل طفلًا له حق التعلم واللعب والفرح. تعلّم كيف يركض، كيف يشارك، وكيف يبتسم بثقة. وذات يوم، وقف محمود على مضمار سباق الجري ضمن مسابقة الألعاب الأولمبية الفلسطينية لذوي الإعاقة، وركض بكل ما في صدره من إصرار.

لم يتعثر، لم يتوقف، سبق الجميع، وعاد يحمل كأس الفوز وميدالية المركز الأول. يومها، كان صمته أعلى من أي هتاف.

لكن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة لا تعترف بالإنجازات، ولا تحفظ الذاكرة الآمنة للأطفال، ولا تصون حقوق الضعفاء. ومع تصاعد القصف واتساع رقعة النزوح، أُجبرت عائلة محمود على ترك بيتها. وكان النزوح أشد قسوة حين وصلت الأسرة، في التاسع من تشرين الأول/أكتوبر 2024، إلى منطقة أصداء في مدينة خان يونس.

خيمة مؤقتة، مكان جديد، ضجيج وخوف، وأيام بلا ملامح. كل ما يُربك طفلًا عاديًا، كان مضاعفًا على محمود، الذي يحتاج إلى الاستقرار ليشعر بالأمان.

في ذلك اليوم، جلس محمود على باب الخيمة، بصفته أكبر إخوته، وبرفقته أخواته الأصغر سنًا، فيما لم يكن والداه داخل الخيمة في تلك اللحظة. دقائق قليلة كانت كافية لتتحول إلى فاجعة. فعندما عاد الأبوان، لم يجدا محمود. اختفى من المكان الذي ظنّاه الأكثر أمانًا.

لم يكن يحمل هاتفًا، ولا يستطيع الكلام، ولا يعرف الطرق. كان فتى صامتًا في عالم صاخب، تائهًا في حرب لا ترى الأطفال إلا أرقامًا.

بدأت رحلة البحث الطويلة. أبلغ الأب إدارة المخيم، ثم الصليب الأحمر، ثم إدارة الطب الشرعي في مجمع ناصر الطبي. طرق كل الأبواب الممكنة، وتواصل مع نشطاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي، على أمل أن تلتقط عدسة صورة، أو يسمع أحد بخبر، أو يظهر أثر. لكن الردود كانت سلبية، والانتظار ثقيلًا. يومًا بعد يوم، ظل السؤال معلّقًا: أين محمود؟

غياب محمود ليس حادثة فردية، بل صورة مكثفة لواقع ذوي الإعاقة في غزة تحت وطأة الحرب. فحين تُقصف البيوت، وتُقطع الطرق، وتُغلق المعابر، تُسلب هذه الفئة أبسط حقوقها: الحق في الأمان، وفي الرعاية، وفي التتبع والحماية.

الطفل غير الناطق لا يستطيع الشرح، والطفل ذو الإعاقة الذهنية لا يعرف كيف يطلب المساعدة، وفي الفوضى يصبح أكثر هشاشة من أي وقت مضى. فالحرب لا تكتفي بتدمير الحجر، بل تُضيّع البشر واحدًا تلو الآخر.

كل خيمة في المخيم تحمل قصة خوف، لكن قصة محمود تحمل صمتًا أثقل: صمت أمّ لا تنام، وأب يكرر البلاغات، وإخوة ينتظرون عودة أخيهم الأكبر. صمت ميدالية معلّقة في الذاكرة، وكأس فوز لا يعرف طريقه إلى صاحبه

كان محمود يعرف كيف يركض نحو خط النهاية، لكن الحرب سرقت منه الطريق.

اليوم، لا يزال محمود مفقودًا. لا خبر يؤكد حياته، ولا أثر يدل على مكانه. وبين هذا وذاك، يبقى السؤال الأخلاقي معلّقًا: كيف يُترك طفل من ذوي الإعاقة ليضيع في حرب؟ وكيف تُنتهك حقوقهم بلا مساءلة؟

إن ضياع محمود هو نتيجة مباشرة لحرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، ونتاج لغياب منظومة حماية حقيقية لذوي الإعاقة في أوقات النزاعات.

فقصة محمود ليست طلب شفقة، بل نداء حق؛ حق في الحماية، وحق في البحث الجاد، وحق في إعادة الاعتبار للأطفال الذين لا صوت لهم. فربما لا يتكلم محمود، لكن قصته تقول كل شيء.

تقليص خدمات "أونروا".. خطوة إنقاذ أم مسار تفريغ ممنهج؟

بيروت/ قدس برس:

أثار قرار إدارة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) القاضي بتقليص ساعات العمل الأسبوعية لموظفيها بنسبة 20%، وما يرافقه من تخفيض مماثل في مستوى الخدمات، موجة واسعة من القلق والغضب في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وسط تحذيرات من تداعيات كارثية تطال قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وتهدد الاستقرار الهش داخل المخيمات.

القرار الذي برّرته إدارة الأونروا بأزمة مالية غير مسبوقة، أعاد إلى الواجهة أسئلة جوهرية حول مستقبل الوكالة، وحدود قدرتها على الاستمرار في أداء دورها الإنساني والسياسي كشاهد على قضية اللاجئين وحق العودة.

استهداف سياسي بغطاء مالي

وقال الناشط الشبابي الفلسطيني، أمين السيد، إنّ "الأزمة المالية التي تتحدث عنها إدارة وكالة أونروا تشكّل كارثة حقيقية على أبناء الشعب الفلسطيني في لبنان، ولا سيما في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، محذّرًا من عواقب خطيرة تطال مختلف القطاعات، وفي مقدّمتها التعليم والصحة والخدمات الأساسية".

وأضاف السيّد أنّ "قرار تقليص ساعات العمل يُعد مؤشّرًا خطيرًا، معتبرًا أنّه خطوة تضييقية جديدة تُسهم في حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم التي يفترض أن تضمنها أونروا، بدلًا من حمايتها وتعزيزها في ظل الظروف المعيشية الصّعبة".

وشدّد على أنّ "المخرج الحقيقي للأزمة يكمن في إعادة دعم الدول المانحة والمجتمع الدولي لوكالة أونروا، كما كان الحال في السابق، بما يضمن استمرار الوكالة في أداء دورها تجاه أبناء الشعب الفلسطيني، وخصوصًا القاطنين في المخيمات".

وأشار السيد إلى أنّ "أونروا تتعرّض لضغوط سياسية من عدّة دول تهدف إلى إضعافها، لافتًا إلى أنّ هذه الأطراف تعتبر الوكالة شاهدًا حيًّا على نكبة الشعب الفلسطيني، ودليلًا قانونيًا وإنسانيًا على حقّه في العودة وإقامة دولته".

وأضاف أنّ "استهداف "أونروا" يندرج في سياق محاولات إضعاف اللاجئين وفصلهم عن هويتهم الوطنية الفلسطينية".

وختم بالقول إنّ "المرحلة الراهنة تتطلب تحركات جدية وواسعة لوقف هذا النزيف المفتعل بحق وكالة أونروا، محذرًا من أنّ استمرار إضعاف الوكالة سينعكس كوارث مادية وصحية ومعيشية يتحمّلها اللاجئون الفلسطينيون وحدهم".

ضرب التعليم... بداية الانهيار

بدوره، قال المعلم حسان السيد، إنّ "قرار المفوض العام للأونروا بتخفيض ساعات العمل بنسبة 20%، وما يرافقه من تقليص موازٍ في مستوى الخدمات، يشكّل ضربة قاسية تطال جوهر عمل الوكالة، وقد يرقى إلى تدميرها من الداخل، محذرًا من تداعيات خطيرة على مختلف القطاعات، ولا سيما قطاع التربية والتعليم".

وأوضح السيّد أنّ "تخفيض الخدمات لا ينعكس فقط على رواتب المعلمين والموظفين، بل يطال بشكل مباشر حقوق اللاجئين الفلسطينيين، مشيرًا إلى أنّ الطالب الفلسطيني سيخسر ما يقارب 20% من الخدمات التربوية، ما يعني ضغطًا إضافيًا على تلقي المناهج، ونقصًا في اكتساب الكفايات والمهارات، في ظل اكتظاظ صفوف يصل في بعض الأحيان إلى نحو 50 طالبًا، وخصوصًا لدى طلاب الشهادات الرسمية".

وأضاف أنّ "هذا الواقع سيضاعف الأعباء على الأهالي، الذين لن يجدوا بديلًا عن اللجوء إلى الدروس الخصوصية والمعاهد، في ظل أزمة اجتماعية واقتصادية خانقة، محذّرًا من العودة إلى ممارسات مؤلمة تعود إلى زمن النكبة، حين كانت العائلات تُجبر على اختيار طالب واحد فقط لإكمال تعليمه على حساب إخوته، وقد يُحرم الجميع من حق التعليم".

واعتبر السيّد أنّ "هذه الإجراءات تُسقط كل الشعارات التربويّة والحقوقيّة التي ترفعها إدارة "أونروا"، وتكشف عن سياسة ممنهجة تستهدف تجهيل الشعب الفلسطيني وضرب أحد أهم مقومات صموده، وهو التعليم، محذرًا من أن تحويل الطلاب إلى ضحايا للتسرّب المدرسي والبطالة والمخدرات يشكّل خطرًا وجوديًا على المجتمع الفلسطيني".

وفي ما يتعلق بالمعلمين والموظفين، شدّد السيد على أنّ "القرار يقصم ظهر الكادر التربوي الذي يعمل أصلًا في ظروف قاهرة، ويعاني من التزامات معيشية وجامعية متراكمة، متسائلًا: كيف يمكن لمعلم أن يؤدي رسالته التربوية وهو يُجبر على العمل براتب منقوص ودافع مكسور؟، محذرًا من أنّ هذا الضغط سيؤدي إلى حالة إحباط عامة وتراجع في الأداء وقتل الدافع المهني".

وأشار إلى أنّ "استهداف المعلم والطالب معًا هو استهداف مباشر للأسرة الفلسطينية والمجتمع ككل، معتبرًا أنّ ما يجري يعكس مقولة مفادها أنّ هدم المجتمعات يبدأ بهدم التعليم والأسرة، ومؤكدًا أنّ هذا القرار لا يقل خطورة، من حيث الأثر، عن الجرائم الجماعية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني".

ولفت السيد إلى أنّ "الخطير في هذا القرار أنه يضع الموظف الفلسطيني في مواجهة مجتمعه، باعتباره الواجهة المباشرة لتقديم الخدمات، في حين يجري فعليًا ضرب الموظف مع عائلته ومعيشته".

وختم بالقول إنّ "المفوض العام، الذي كان على مشارف مغادرة منصبه، كان بإمكانه تجنب اتخاذ هذا القرار وترك ملف الموازنة للإدارة التي تليه، معتبرًا أنّ ما صدر في المرحلة الأخيرة، من تغيير للمناهج، وتشديد سياسات "الحيادية"، وفصل وملاحقة موظفين بسبب مواقفهم الوطنية وتعبيرهم عن تضامنهم مع غزة، وصولًا إلى فصل مئات الموظفين في القطاع، يكشف عن نهج واضح لإدارة تسير، بالتنسيق مع مدراء ميدانيين، نحو تفريغ الأونروا من مضمونها وإنهاء دورها كشاهد على قضية اللاجئين".

المخيمات على حافة الانفجار

من جهته، حذّر سامي حمود، مدير منظمة "ثابت" لحق العودة، من التداعيات الخطيرة لقرار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" القاضي بتقليص ساعات العمل وما يرافقه من خفض في مستوى الخدمات، معتبرًا أنّ هذا القرار يهدّد اللاجئين الفلسطينيين في أساسيات حياتهم، ويمسّ كرامتهم وأمنهم الإنساني بشكل مباشر".

وأوضح حمود أنّ "تقليص ساعات العمل لا يُعدّ إجراءً إداريًا عابرًا، بل ينعكس تعطيلًا فعليًا للخدمات الحيوية، ويؤدي إلى تعميق معاناة آلاف العائلات الفلسطينية في المخيمات، التي تُترك لمواجهة مصيرها وحدها في ظل أوضاع معيشية واقتصادية خانقة".

وأشار إلى أنّ "أخطر ما يثير القلق هو الاستهداف الممنهج لقطاع التعليم، الذي يُشكّل ركيزة أساسية في صمود المجتمع الفلسطيني، محذّرًا من أنّ أي تراجع في هذا القطاع سينعكس سلبًا على أجيال كاملة".

كما نبّه إلى أنّ "القطاع الصحي مهدّد بالدخول في حالة شلل جزئي، في وقت تُعدّ فيه الخدمات الاجتماعية شريان حياة للفئات الأكثر فقرًا وهشاشة داخل المخيمات".

وشدّد حمود على أنّ "أي تقليص في هذه القطاعات سيؤدي إلى انهيار تدريجي في البنية الاجتماعية للمخيمات الفلسطينية، داعيًا أونروا إلى وقف هذا القرار فورًا، وعدم تحميل اللاجئ الفلسطيني ثمن العجز المالي أو الإداري الذي تعانيه الوكالة".

وفي هذا السياق، حمّل حمّود الجهات المانحة مسؤولياتها الأخلاقية والسياسية، مطالبًا بتوفير التمويل الكافي للأونروا دون إخضاعه لأي ابتزاز أو شروط سياسية، كما دعا إلى إقرار خطة إنقاذ عاجلة تحول دون انهيار الخدمات، وتحفظ الدور الأساسي للأونروا باعتبارها شاهدًا سياسيًا على قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة".

وختم بالتأكيد على أنّ "حالة القلق والغضب في أوساط اللاجئين تتصاعد، معتبرًا أنّ هذه الإجراءات لا يمكن التعامل معها كخطوات مالية بحتة، بل كرسائل خطيرة تمسّ وجود المخيمات ودور أونروا".

وأضاف: "لن نقبل أن يصبح اللاجئ الحلقة الأضعف أو أداة ضغط، فالمخيمات باقية، وحق العودة غير قابل للمساومة".

ويأتي قرار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بتقليص ساعات العمل الأسبوعية لموظفيها بنسبة 20%، في سياق أزمة مالية غير مسبوقة بحسب ما أكده المفوض العام للوكالة فيليب لازاريني، الذي أشار في رسالة داخلية إلى الموظفين إلى عجز متوقع في ميزانية البرامج لعام 2026 يُقدّر بنحو 220 مليون دولار، نتيجة تعليق التمويل من جهات مانحة رئيسية، إلى جانب التراجع العالمي في التمويل الإنساني واستمرار الضغوط السياسية على الوكالة.

تدمير مركز "نور الحياة": الأطفال ذوو الإعاقة بين فقدان الأمان والانقطاع عن التأهيل

غزة/ صفاء عاشور:

أكد مدير مركز نور الحياة للتربية الخاصة، د. فواز أبو جهل، أن تدمير المركز على يد الاحتلال الإسرائيلي خلال حرب الإبادة يشكل "كارثة إنسانية مكتملة الأركان".

وأوضح أبو جهل لصحيفة "فلسطين"، أن الاستهداف لم يقتصر على المبنى، بل طال منظومة رعاية وتأهيل شكّلت طوق نجاة لعشرات الأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم في واحدة من أصعب البيئات الإنسانية في العالم.

وقال د. أبو جهل، الحاصل على دكتوراه في الصحة النفسية: "مركز نور الحياة، الذي تأسس في الأول من سبتمبر 2017، كان من المراكز المتخصصة القليلة في قطاع غزة التي تقدّم خدمات شاملة للأطفال ذوي الإعاقة، انطلاقًا من رؤية إنسانية تقوم على تمكينهم من العيش باستقلالية قدر الإمكان، ودمجهم في أسرهم ومجتمعهم، بما يحفظ كرامتهم وحقهم في حياة آمنة ومستقرة".

وأضاف أن المركز خدم بشكل مباشر 85 طفلًا وطفلة، إضافة إلى 70 طفلًا مستفيدين بشكل غير مباشر من مناطق مدينة غزة، الشيخ رضوان، وجباليا البلد، إلى جانب مناطق الوسطى مثل النصيرات والبريج.

وأشار إلى أن خدمات المركز لم تكن موجهة للأطفال فقط، بل شملت أسرهم، لا سيما الأمهات، عبر برامج تدريب وتوعية تساعدهم على التعامل التربوي والنفسي السليم مع أبنائهم.

وتنوّعت برامج المركز بين التقييم والتشخيص، والتعليم المتخصص للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد، والإعاقة الذهنية البسيطة وبطيئي التعلم، وبعض حالات متلازمة داون، إلى جانب برامج تعديل النطق والعلاج الوظيفي، والأنشطة الرياضية واللامنهجية.

ولفت أبو جهل إلى أن المركز حقق نجاحًا لافتًا في برنامج الدمج المدرسي، حيث جرى دمج 16 طفلًا وطفلة في المدارس العادية ورياض الأطفال بعد استكمال خططهم التعليمية الفردية وبالتنسيق مع الجهات الرسمية.

وأكد أن المركز لم يكن مؤسسة خدماتية فحسب، بل كان قائمًا على منظومة قيم إنسانية واضحة، تشمل صون كرامة الأطفال ذوي الإعاقة، والمساواة، وعدم التمييز، والعدالة الاجتماعية، وتعزيز القبول المجتمعي، وبناء الثقة بالنفس، وترسيخ قيم الاعتماد على الذات والانتماء، مضيفًا: "هذه القيم تضررت بشكل مباشر مع تدمير المركز وحرمان الأطفال من بيئتهم الآمنة والحاضنة".

وحول تداعيات الاستهداف، أوضح أن تدمير المركز وتشتت الأسر بفعل الحرب والنزوح شكّل تهديدًا حقيقيًا لحياة الأطفال، لا سيما أولئك الذين لا يمتلكون القدرة على الاعتماد على أنفسهم.

وبيّن أن أعداد المتضررين من تدمير وإغلاق المركز تشمل 85 طفلًا من أطفال المركز، و70 طفلًا مستفيدين بشكل غير مباشر، و155 من ذوي الأطفال، إضافة إلى 50 شابًا وفتاة من المبادرين، و11 أخصائيًا وأخصائية كانوا يعملون في المركز، فضلًا عن أعداد كبيرة من طلبة الجامعات الذين حُرموا من التدريب العملي في مجال التربية الخاصة بعد توقف البرامج التدريبية.

وانتقد د. أبو جهل ضعف الاستجابة لاحتياجات هذه الفئة المهمشة، موضحًا أنه تواصل مع نحو ثماني مؤسسات دولية ومحلية لإعادة تشغيل المركز، إلا أن غالبية الردود كانت سلبية أو اقتصرت على وعود غير مقترنة بأي التزام زمني.

وأشار أيضًا إلى تواصله مع جهات حكومية، من بينها المجلس الفلسطيني للإسكان ووزارة التنمية الاجتماعية، دون تحقيق نتائج عملية حتى الآن.

وأضاف أن جهوده مستمرة بعد الهدنة للتشبيك مع مؤسسات عربية ومحلية لإعادة تشغيل المركز، ولو بالشراكة أو التعاون، مؤكدًا أن استمرار غياب هذا النوع من المراكز يعني تعميق الكارثة النفسية والاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم.

وختم د. أبو جهل بالقول: "استهداف مراكز تخدم فئات ضعيفة لا يمكن تبريره تحت أي ظرف. يجب تحمّل المسؤولية الأخلاقية والإنسانية تجاه الأطفال ذوي الإعاقة في قطاع غزة، والعمل الجاد على إعادة توفير بيئة آمنة تحفظ كرامتهم وتخفف الأعباء الثقيلة عن أسرهم في ظل واقع إنساني بالغ القسوة".

د. فواز أبو جهل

مؤتمر أممي للمسار الثوري الفلسطيني البديل في البرازيل

ساو باولو/ فلسطين:

أعلنت حركة المسار الثوري الفلسطيني البديل رسميًا عن عقد مؤتمرها المقبل لقارة أمريكا الجنوبية في مدينة ساو باولو – البرازيلية، في لحظة تتصاعد فيها الهجمة الإمبريالية الأميركية على شعوب العالم، واستمرار فلسطين في موقعها المتقدّم على خط المواجهة ضد المشروع الصهيوني" وفق ما ورد في بيان الإعلان. وأكدت الحركة في بيان صحفي أمس، أن المؤتمر يأتي في سياق مواجهة عدوان إمبريالي–صهيوني يمتد من فلسطين المحتلة إلى لبنان وسوريا واليمن والعراق، ويتقاطع مع الحصار المفروض على فنزويلا، في مرحلة دقيقة تشهدها أمريكا اللاتينية، وخصوصًا البرازيل، في ظل صعود اليمين المتطرّف وعسكرة الحياة السياسية.

وأعلنت الحركة أن الافتتاح الرسمي للمؤتمر سيجري يوم السبت 28 آذار/مارس، إحياءً لـ "يوم الأرض الخالد" عبر مهرجان سياسي وثقافي جماهيري أمام "مركز الجانية" الفلسطيني في ساو باولو، تأكيدًا على "مركزية الأرض في الصراع"، ورسالة بأن "فلسطين ليست للبيع" ولا القارة اللاتينية "ساحة للنهب ولتطبيع الهيمنة الإمبريالية".

وفي يومي 30 و31 آذار/مارس، ستُعقد جلسات النقاش والتنظيم بمشاركة حركات ومنظمات من البرازيل وأمريكا اللاتينية، بهدف "بناء المعسكر الثوري وتعزيز التعاون الأممي"، ويُختتم المؤتمر بنشاط جماهيري تعلن فيه الحركة مرتكزات وأهداف خطّها السياسي. ورؤيتها لبناء جبهة أممية مناهضة للإمبريالية والصهيونية.

وشدّدت الحركة على أن "النضال من أجل فلسطين هو نضال من أجل فنزويلا وأمريكا اللاتينية وكل شعوب العالم المضطهَدة"، مجدّدة دعمها غير المشروط لقوى المقاومة في فلسطين ولبنان واليمن، ومؤكدة أن "التحرّر يُنتزع بتنظيم الشعوب ووعيها ونضالها الأممي المنظّم." بحسب البيان.

من الإنتاج إلى التبعية: كيف هندس الاحتلال أزمة الاقتصاد في الضفة

غزة/ رامي رمانة:

بينما تنشغل المؤشرات الرسمية برصد معدلات التضخم والبطالة، يرى خبراء اقتصاديون أن ما تشهده الضفة الغربية يتجاوز حدود «الأزمة العابرة» ليصل إلى ما يمكن وصفه بـ«الاحتلال الاقتصادي الكلاسيكي»؛ وهو منظومة متكاملة من الأدوات القانونية والأمنية تُستخدم لإعادة صياغة الحياة اليومية للفلسطينيين بما يخدم المشروع الاستيطاني، ويحوّل الاقتصاد الوطني إلى «رهينة» بيد القرارين السياسي والأمني الإسرائيليين.

ويرسم الخبير الاقتصادي الدكتور نائل موسى صورة قاتمة لهذا الواقع، معتبرًا أن الاحتلال نجح في عزل الفلسطينيين عن مواردهم الأساسية. فمن خلال هيمنته المطلقة على المناطق المصنفة (ج)، يسيطر الاحتلال على الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة ومصادر المياه الجوفية، الأمر الذي حكم على قطاعي الزراعة والصناعة بحالة من التراجع المستمر.

ويوضح موسى، لصحيفة «فلسطين»، أن الحصار المفروض على الموارد أدى إلى «تشويه بنيوي» في الاقتصاد الفلسطيني، حيث جرى تحويله قسرًا من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد استهلاكي تابع. ويضيف: «إن السيطرة على المعابر التجارية والتحكم في حركة الصادرات والواردات سلبا الفلسطينيين القدرة على اتخاذ أي قرار اقتصادي مستقل، ما جعل الأسواق المحلية مجرد امتداد استهلاكي للسوق الإسرائيلية».

وتؤكد أحدث الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مطلع عام 2026 رؤية الخبراء، حيث انتقلت المعاناة من التقارير النظرية إلى واقع يومي قاسٍ. فقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية تراجعًا بنسبة 13%، مع خسائر في القطاع الخاص قُدرت بنحو 3.2 مليارات دولار. كما قفزت معدلات البطالة لتصل إلى 31%، عقب فقدان أكثر من 313 ألف وظيفة، نتيجة إغلاق الحواجز ومنع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم داخل الأراضي المحتلة منذ أكتوبر 2023. ويعاني 16% من العاملين في القطاع الخاص من تقاضي أجور تقل عن الحد الأدنى البالغ 1,880 شيكل، في ظل معدل تضخم وصل إلى 11%.

من جانبه، يضع الخبير الاقتصادي خالد أبو عامر هذه الإجراءات في سياقها السياسي الأوسع، مؤكدًا أن الاقتصاد الفلسطيني بات يُستخدم كأداة ضغط سياسي تهدف إلى خلق بيئة طاردة للسكان، لا سيما في المناطق المستهدفة استيطانيًا.

ويبيّن أبو عامر، لـ«فلسطين»، أن الواقع الميداني يشير إلى خسائر فادحة في القطاع الزراعي تجاوزت 103 ملايين دولار خلال العام الماضي وحده، نتيجة تدمير أكثر من 91 ألف شجرة زيتون، وعرقلة وصول المزارعين إلى المراعي والأراضي الزراعية بفعل توسع البؤر الاستيطانية الرعوية. ويقول: «تفكيك السوق الفلسطيني ليس هدفًا اقتصاديًا فحسب، بل هو استراتيجية ممنهجة لإفراغ الأرض وتقويض أي فرصة لقيام دولة فلسطينية مستقبلًا».

وشدّد أبو عامر على أن كسر هذه الحلقة المفرغة يتطلب استراتيجية وطنية مغايرة، ترتكز على تعزيز الاقتصاد الإنتاجي المحلي، ودعم صمود السكان في المناطق المهددة. وأكد لـ«فلسطين» أن الانعتاق من التبعية القسرية يستوجب البحث عن بدائل تجارية تقلل الاعتماد شبه الكلي على الموانئ والسلع الإسرائيلية، إلى جانب توجيه الدعم المالي نحو مشاريع تنموية قادرة على خلق فرص عمل محلية مستدامة.

إنفوجرافيك